المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

أداء أسواق الأوراق المالية
في دول مجلس التعاون
والتطورات التنظيمية والتشريعية

في عام 2021 م

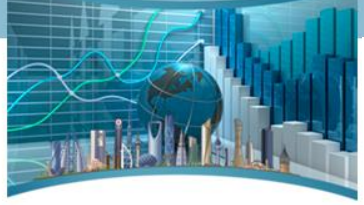

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
تعاريف المصطلحات والمؤشرات	4
الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال العام 2021م	6
1.1 أداء أسواق المال الخليجية خلال العام 2021م	7
2.1 التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال العام 2021م	12
الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال العام 2021م	13
1.2 سوق أبوظبي للأوراق المالية	14
2.2 سوق دبي المالي	16
3.2 بورصة البحرين	20
4.2 السوق المالية السعودية	24
5.2 بورصة مسقط	31
6.2 بورصة قطر	35
7.2 بورصة الكويت	39
ملحق 1: الجداول الإحصائية	44
ملحق 2: معلومات عن أسواق مجلس التعاون	47
مصادر البيانات	51

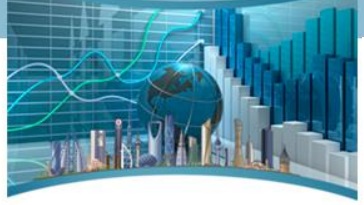

تقديم

يسر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقدم التقرير السنوي الأول حول أداء وتطورات أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لعام 2021م. وبالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات الرسمية عن هذه الأسواق وإعداد مؤشرات أدائها ونشرها بصورة دورية ومنتظمة، يساهم هذا التقرير في تنمية الوعي الاستثماري ورفع مستوى الشفافية وما تقوم به هذه الأسواق لتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد الخليجي، وتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والمبنية على بيانات دقيقة ومتاحة للجميع.

وبجانب تحليل نشاط وأداء أسواق المال الخليجية، يتضمن التقرير أبرز التطورات ذات العلاقة بنشاط هذه الأسواق والتي تشمل التغيرات في الأطر التشريعية والتنظيمية والتوعوية، وكذلك كل ما يتعلق بالإشراف والرقابة وحماية المستثمرين والحوكمة والتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، وذلك بهدف تعريف المستثمرين بمختلف جوانب تطورات هذه الأسواق وأدائها.

وإذ يشكر المركز أسواق الأوراق المالية الخليجية على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات العمل في هذه الأسواق، ويأمل أن يشكل التقرير دافعاً قوياً لتعزيز النشاط الاستثماري واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتساهم في تمويل التنمية المحلية والخليجية، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين أسواق المال الخليجية لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

تعاريف المصطلحات والمؤشرات

القيمة السوقية للشركات المدرجة

تساوي مجموع القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها للشركات المدرجة في السوق.

القيمة الدفترية للسهم

تساوي حقوق المساهمين في نهاية الفترة مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.

عدد الأسهم المتداولة

عدد الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق خلال الفترة.

حجم التداول

قيمة الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال الفترة.

العائد (صافي الأرباح بعد الضرائب)

صافي الأرباح بعد الضرائب كما في آخر تقرير سنوي صادر عن الشركة والتي تمثل صافي ربح السنة مطروحاً منه ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى.

السوق الأولي

السوق الذي يتم من خلاله بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة والتي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي.

السوق الثانوي

السوق الذي يجري فيه التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها واستكمال إجراءات الاكتتاب بها، في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

السوق الموازي

ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة تحددها لجنة إدارة السوق.

معدل دوران السهم (%) = قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة / القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية الفترة

عائد السهم الواحد = صافي الأرباح بعد الضرائب / عدد الأسهم المكتتب بها

مضاعف السعر إلى العائد للسهم = سعر السهم / عائد السهم

مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للسهم = سعر السهم / القيمة الدفترية للسهم

المؤشر المركب لأسواق المال (CGI) في كتلة مجلس التعاون:

يتم إعداد هذا المؤشر المركب لقياس أداء أسواق المال لمجلس التعاون، حيث يتم في البداية تحويل مؤشرات كل من أسواق المال منفردة إلى مؤشر مئوي (100=2017). بعدها يتم إحتساب المؤشر المركب بإستخدام أوزان ترجيحية تمثل القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

الصيغة الرياضية:

$$\text{م . ك} = \sum_{\text{س} = 1}^{7} \left(\text{م ا س} \times \frac{\text{ق س . س}}{\text{م ق س . م}} \right)$$

حيث أن:

س: أسواق المال السبعة في دول مجلس التعاون.

م . ك: المؤشر المركب لأسواق المال في مجلس التعاون في نهاية السنة.

ق س . س: القيمة السوقية للأسهم المتداولة في السوق المالي (س)خلال السنة.

م ق س .م: مجموع القيمة السوقية للأسهم المتداولة في أسواق مجلس التعاون خلال السنة.

م ا س: المؤشر العام للسوق المالي (س) في نهاية السنة.

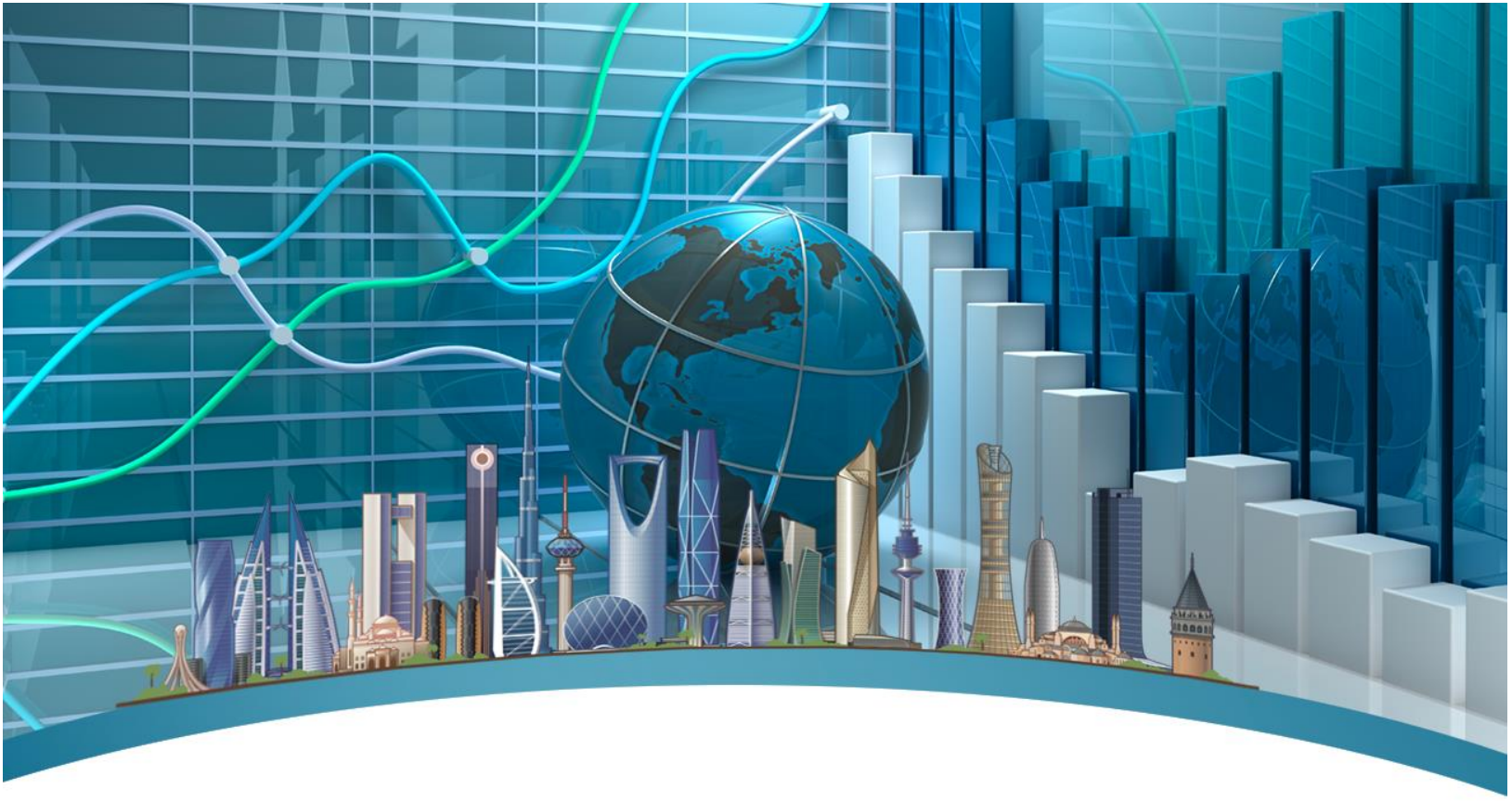

الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال العام 2021م

1.1: أداء أسواق المال الخليجية خلال العام 2021م

ارتفع المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون، وهو المؤشر المركب الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية ككل، ليبلغ 156.8 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع 118.3نقطة في نهاية عام 2020م، وبنسبة نمو بلغت 32.5% (شكل 1). ونجم هذا الارتفاع عن تحسن أداء كافة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية زيادة أحجام التداول، وارتفاع أسعار الأسهم والقيم السوقية لهذه الأسواق، وذلك جراء ارتفاع أسعار النفط والتعافي جزئياً من تداعيات الجائحة كوفيد-19 التي ظهرت انعكاساتها السلبية على أداء هذه الأسواق بشكل ملحوظ خاصة خلال النصف الأول من عام 2020م.

شكل 1: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، 2020-2021م

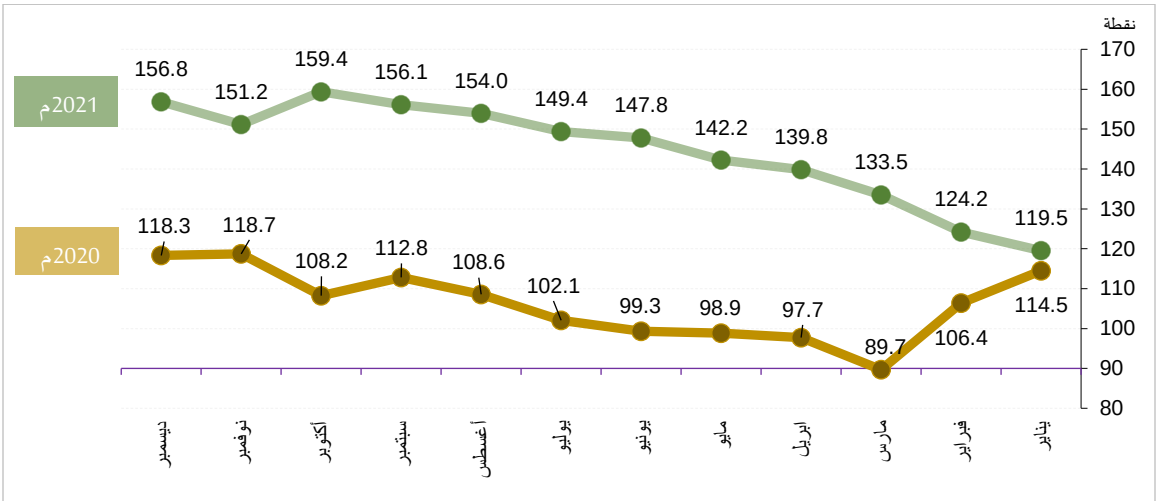

شكل 2: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، 2021م

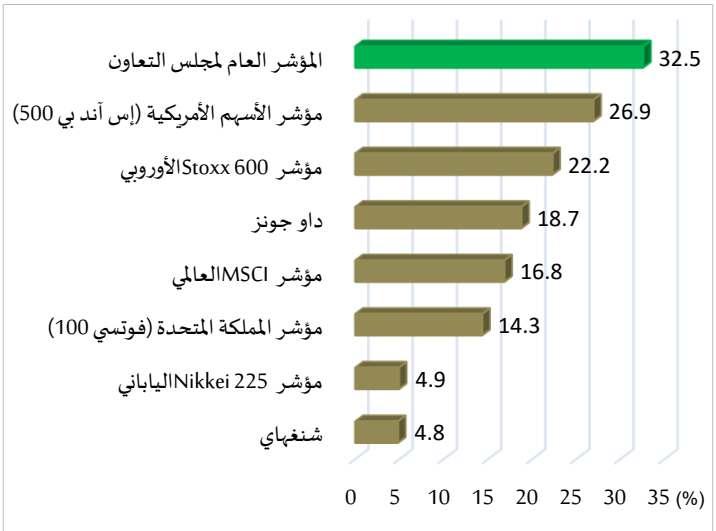

أما مقارنة مع أداء مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية فلقد كان ارتفاع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون عام 2021م، بنسبة 32.5%، أعلى من المؤشرات العالمية الرئيسية، حيث تصدر مؤشر ستاندرد أند بورز (S&Ps) الأمريكي المؤشرات العالمية وارتفع بنحو 26.9% خلال نفس الفترة، تلاه مؤشر ستوكس 600 الأوروبي ومؤشر داو جونز بنحو 22.2% و18.7%، على التوالي (شكل 2).

وبالنسبة لأسواق المال الخليجية كل على حدة فقد اختتمت جميع الأسواق تداولات عام 2021م بأداء إيجابي، وحقق المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية أعلى معدل نمو بين أسواق مال دول المجلس بنسبة بلغت 68.2%، وسجل مؤشر السوق المالية السعودية ثاني أعلى نسبة نمو بنحو 29.8%، تلاه سوق دبي المالي بنسبة 28.2%، وبورصة الكويت بنسبة 27%، ثم بورصة البحرين بنسبة 20.6%، وبورصة مسقط بنسبة 12.9%، واخيراً بورصة قطر بنسبة 11.4% (شكل 3).

شكل 3: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2021م

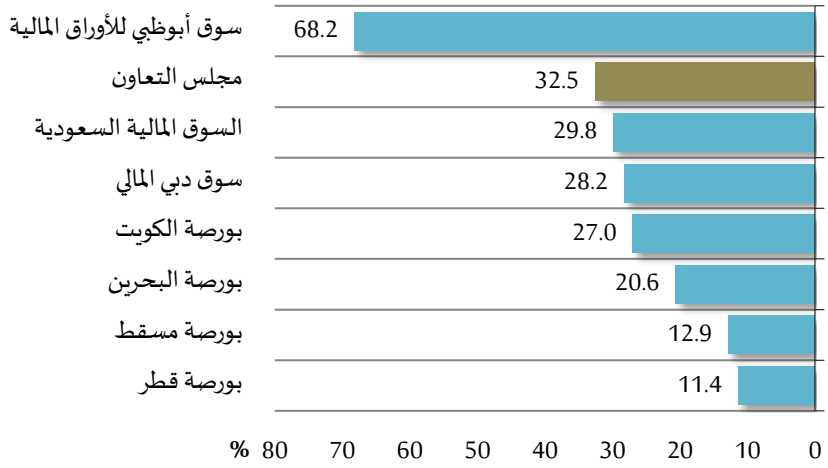

أما بالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية فقد ارتفعت إلى 3.6 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2021م، وبنمو نسبته 18.2%، مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية العام السابق (شكل 4).

شكل 4: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2020-2021م

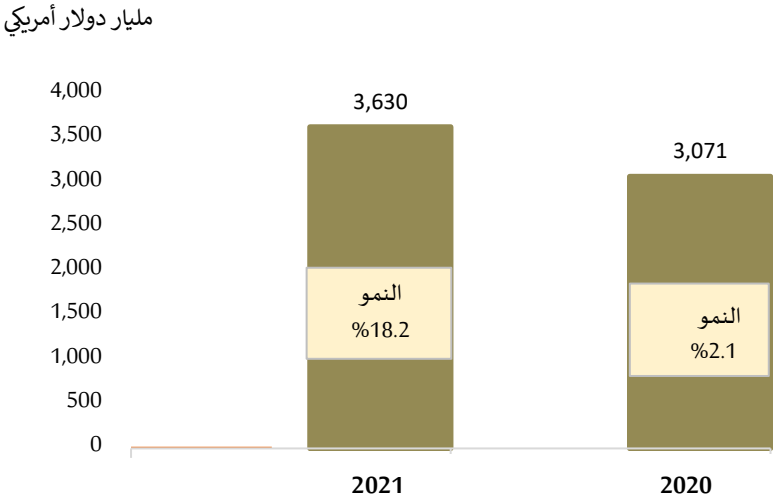

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لتكتل أسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية لكافة أسواق الدول الأعضاء، وخاصة القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية التي سجلت نسبة نمو عالية جداً بلغت 119%، والقيمة السوقية للسوق المالية السعودية التي نمت بنحو 10%. وشكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو 73.5% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية عام 2021م، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 12.2% وبورصة قطر بنحو 5.1%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 9.2 %، (شكل 5).

شكل 5: المساهمة النسبية للقيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2021م

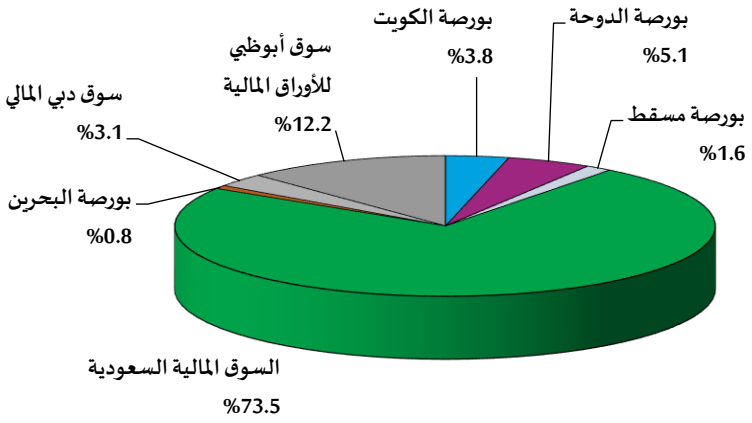

وبلغت مساهمة أسواق المال الخليجية نحو 2.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في العام 2021م، في حين بلغت القيمة السوقية لأسواق المال العربية مجتمعة نحو 3% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية (شكل 6).

شكل 6: مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في الأسواق العربية العالمية، 2021م

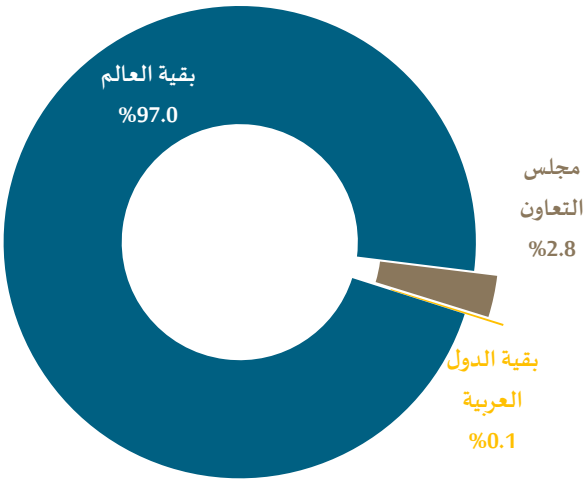

وبالنسبة لإجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية فقد ارتفع في نهاية عام 2021م ليبلغ 727 شركة مقابل 715 شركة مدرجة بنهاية عام 2020م، وتستأثر السوق المالية السعودية وبورصة الكويت وحدهما بنحو 52.7% من إجمالي الشركات المدرجة في الأسواق الخليجية (شكل 7).

شكل 7: المساهمة النسبية لعدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، 2021م

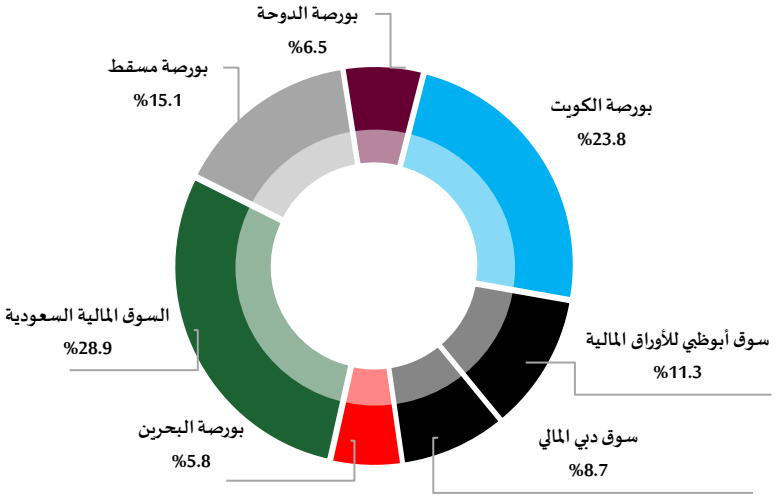

وفيما يتعلق بأحجام التداول، بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2021م نحو 786.4 مليار دولار أمريكي، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت 19.4% مقارنة مع قيمة الأسهم المتداولة في العام 2020م. وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وحدهما ما يقارب 88% من إجمالي قيمة التداول في أسواق المال الخليجية، منها 75.8%حصة السوق المالية السعودية وحدها (شكل 8).

شكل 8: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2021م

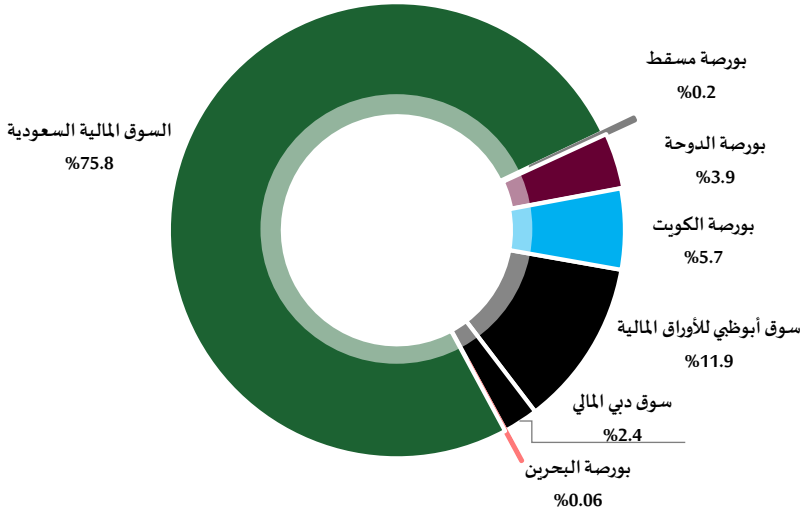

أما عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع خلال العام 2021م بنحو 13% ليبلغ 310 مليار سهم مقارنة مع 274.5 مليار سهم تم تداولهم خلال العام السابق. وشكّل عدد الأسهم المتداولة في بورصة الكويت نحو 27% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، تلتها السوق المالية السعودية بنحو 22%، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 18%، (شكل 9).

شكل 9: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2021م

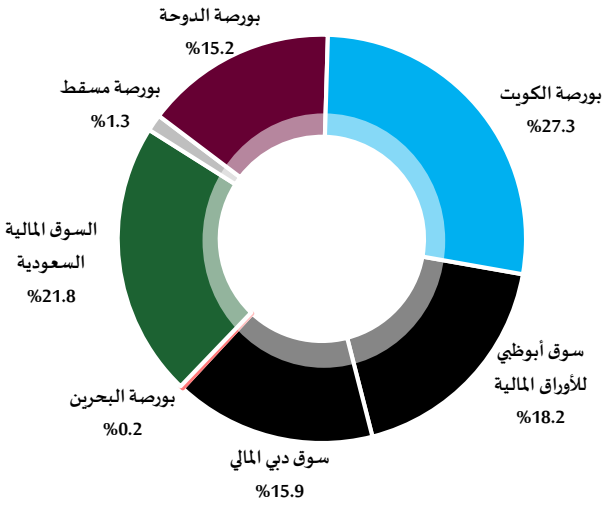

2.1: التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال العام 2021م

وبهدف تقوية أسـواق المال في دول مجلس التعاون واصـلت الجهات التنفيذية والرقابية في أسـواق الأوراق المالية الخليجية خلال العام 2021م العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية والتشـريعية لهذه الأسـواق، إضـافة إلى تعزيز آليات الحوكمة، وزيادة التعاون مع الأسـواق الأخرى بهدف تبادل الخبرات دولياً واقليمياً، ورفع مسـتوى الوعي الاستثماري لدى المواطنين.

ففي مجال مراجعة التشريعات التي تحكم السوق وتحديثها قامت بعض الأسواق بتطبيق إجراءات تتعلق بتعديل أحكام قواعد التداول بالهامش، وإعداد الشروط الواجب توافرها لمنح الترخيص لمدير الطرح ومستشار الادراج، وتطوير أحكام قانون الشركات والصناديق الاستثمار، وإعداد مشروع قواعد جديدة بشأن تسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية عن طريق التحكيم.

أما في مجال الأطر التنظيمية والإشرافية فلقد قامت بعض الدول بتعديل قواعد طرح الأوراق المالية، وتعزيز دور الهيئات الرقابة، وتطوير لوائح تنظيم الأدوات المالية مثل السندات والصكوك والتي تتضمن بنود لتنظيم أدوات التمويل الخاصة بالاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والمستدامة. وتم كذلك في بعض الأسواق تطوير أنظمة التداول وتحسين قواعد قيد الشركات المدرجة، وإقرار ضوابط لعمل شركات الوساطة المالية وشركات الاستشارات المالية.

وبخصوص التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة قامت بعض الأسواق بتعديل تنظيم أنشطة الإيداع المركزي والأنظمة الخاصة بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية، إضافة إلى تعديل أدلة حوكمة الشركات المساهمة العامة بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وتحديد مسؤوليات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وإدارتها التنفيذية بشكل أكثر وضوحاً مع ضمان تحقيق قدر كافٍ من الشفافية والحيادية في سوق رأس المال. كما تضمنت بعض التعديلات السماح باستخدام التصويت الإلكتروني على قرارات الجمعية العمومية وإرسال الدعوات إلى اجتماع الجمعية العمومية بإستخدام وسائل الإتصال الحديثة (البريد الإلكتروني - والرسائل النصية الهاتفية) بدلاً من الكتب المسجلة.
أما فيما يتعلق بالتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات فلقد شاركت الأسواق في اجتماعات إقليمية ودولية متنوعة مثل اجتماع اللجنة الاقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) حيث تم مناقشة القضايا الاقليمية التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية في المنطقة في مجال مراقبة الشركات ذات الادراج المشترك ومراقبة الأصول المشفرة، والمرونة الالكترونية، في حين انضمت أسواق أخرى إلى منظمة XBRL العالمية.

وواصلت الأسواق خلال عام 2021م أنشطتها في مجال توعية الجمهور وتعزيز الوعي الاستثماري من خلال عقد ندوات وورش عمل في كافة المجالات مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي شاركت فيها المؤسسات العاملة في قطاعي سوق رأس المال والتأمين، وفي مجالات أخرى مثل الحوكمة في الأسواق المالية ودور رأس المال وأهميته الاقتصادية وغيرها.

الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال العام 2021م

1.2: سوق أبوظبي للأوراق المالية

ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 68.2% ليبلغ 8,488 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع مستواه بنهاية عام 2020م، حيث تم تسجيل أعلى نسب ارتفاع خلال النصف الثاني من العام (شكل رقم 10).

شكل 10: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2020-2021م

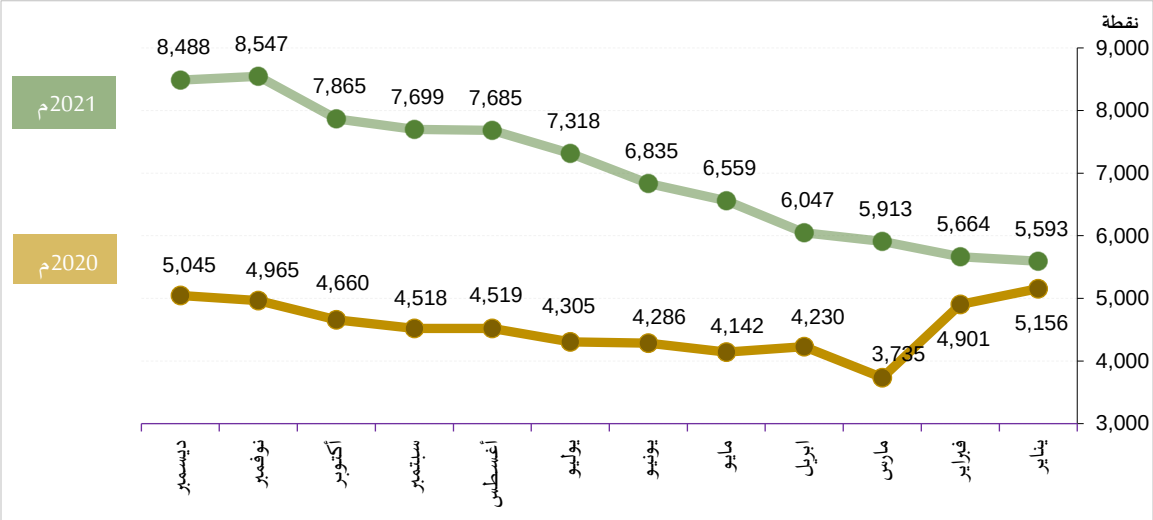

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بنسبة 119% لتبلغ حوالي 443 مليار دولار أمريكي وتم تسجيل أعلى نسب ارتفاع أيضاً خلال النصف الثاني من عام 2021م (شكل رقم 11). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 12.2% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 11: القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، 2020-2021م

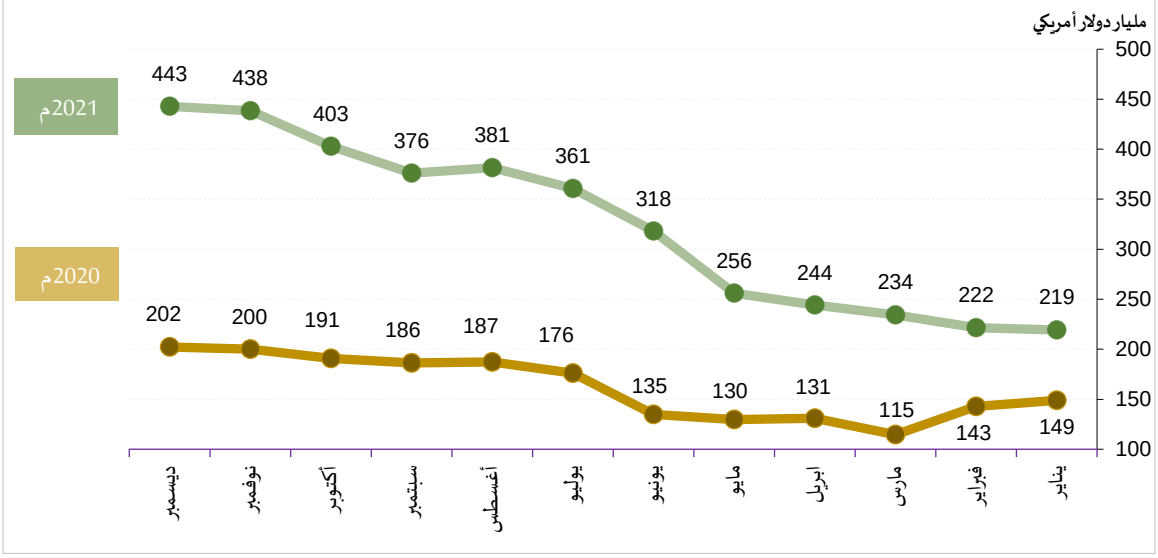

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2021م بنسبة 424% لتبلغ حوالي 93.3 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 17.8 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. وتبعاً لهذا الارتفاع، زاد متوسط التداول اليومي من 70.9 مليون دولار أمريكي إلى 374.5 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 188% ليبلغ حوالي 56.5 مليار سهم مقارنة مع حوالي 19.6 مليار سهم خلال العام السابق.

أحجام التداول في سوق أبوظبي المالي، 2020 - 2021م

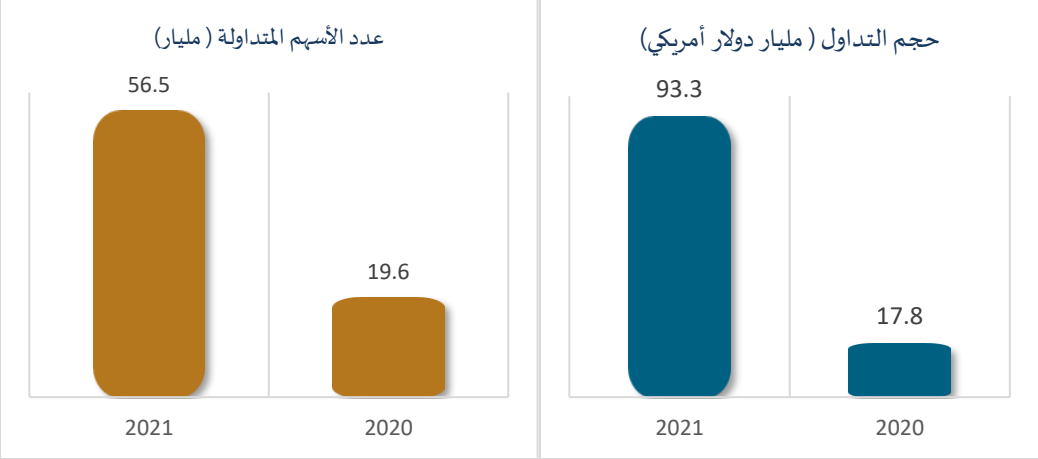

جدول 1: بيانات سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2020-2021م

البيان		2020م	2021م
عدد الشركات المدرجة		73	82
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		56	66
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		202	443
أحجام التداول	حجم التداول (مليار دولار الأمريكي)	17.8	93.3
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	19.6	56.5
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	70.9	374.5
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	0.0	5,988
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	0.0	405
المؤشرات	سوق أبوظبي للأوراق المالية	5,045	8,488
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-0.6	68.2
	مضاعف السعر الى العائد	..	..
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية	..	..

2.2: سوق دبي المالي

ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 28.2% ليبلغ 3,196 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع مستواه بنهاية عام 2020م (شكل رقم 12).

شكل 12: مؤشر سوق دبي المالي، 2020-2021م

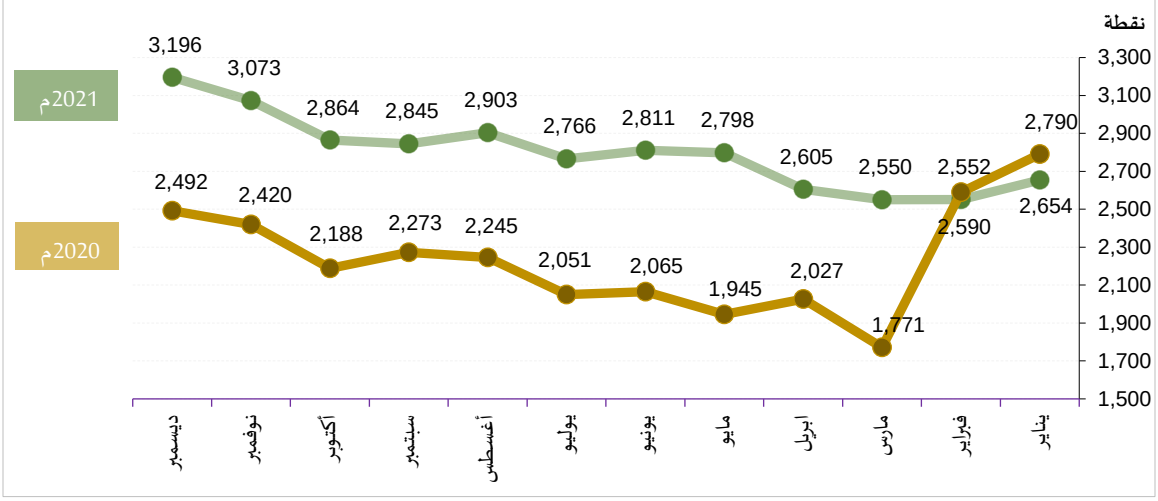

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بنسبة 20.2% لتبلغ حوالي 111.6 مليار دولار أمريكي (شكل رقم 13). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 3.1% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 13: القيمة السوقية لسوق دبي المالي، 2020-2021م

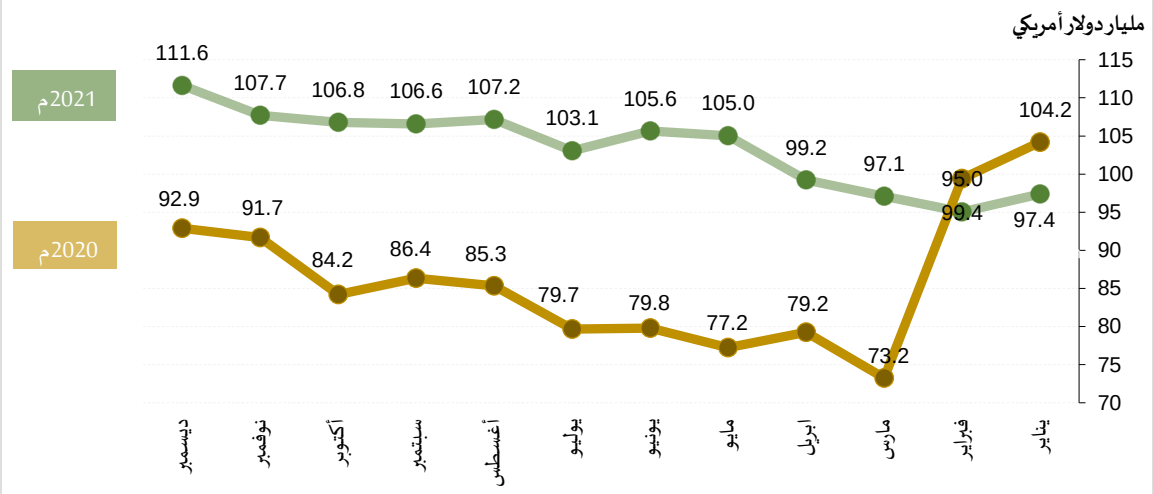

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2021م بنسبة 8% لتبلغ حوالي 19.2 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 17.7 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. وتبعاً لهذا الارتفاع، زاد متوسط التداول اليومي من 70.6 مليون دولار أمريكي إلى 77 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 24% ليبلغ حوالي 49.3 مليار سهم مقارنة مع حوالي 65.1 مليار سهم خلال العام السابق.

أحجام التداول في سوق دبي المالي، 2020 - 2021م

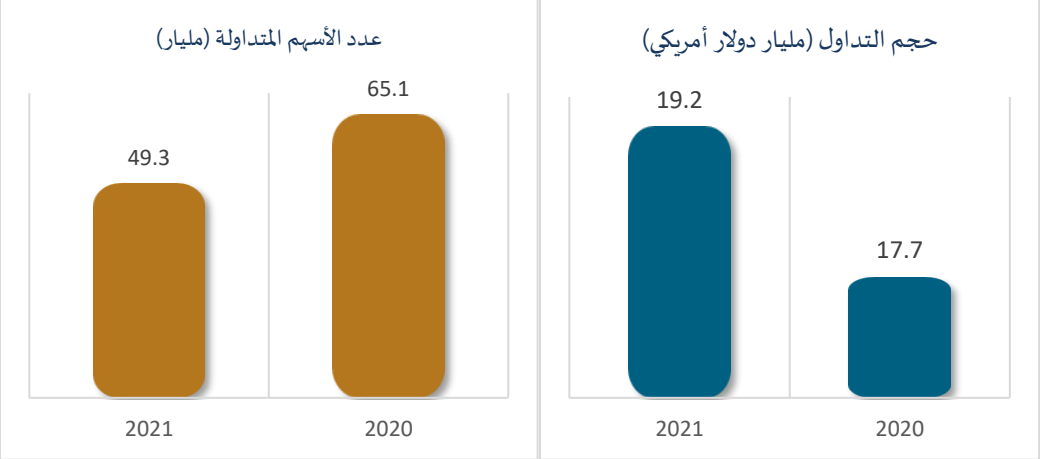

جدول 2: بيانات سوق دبي المالي، 2020-2021م

البيان		2020م	2021م
عدد الشركات المدرجة		65	63
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		58	53
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		93	112
أحجام التداول	حجم التداول (مليار دولار الأمريكي)	17.7	19.2
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	65.1	49.3
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	70.6	77.0
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	0.0	0.0
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	0.0	0.0
المؤشرات	سوق دبي المالي	2,492	3,196
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-9.9	28.2
	مضاعف السعر الى العائد	23.0	..
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية	1.2	..

التطورات ذات العلاقة بنشاط أسواق دولة الامارات العربية المتحدة

التطورات التشريعية خلال عام 2021م

شملت التطورات التشريعية التي حصلت عام 2021م قرارات هامة تتعلق بالنظام الخاص بأنشطة الأصول المشفرة، وبشأن تنظيم عقود المشتقات، ورسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة، وتعديل دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، والقواعد الخاص بالأنشطة المالية وآليات توفيق الأوضاع، وتنظيم نشاط الإيداع المركزي، وتنظيم أعمال شركة التقاص، والنظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.

التطورات التنظيمية خلال عام 2021م

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع القرار رقم (22/ر.م) لسنة 2021م بشأن ايقاف العمل بالحد الأدنى لجميع عمولات التداول مؤقتاً والقرار رقم (23 / ر. م) لسنة 2021م بشأن تمديد ساعات التداول في الأسواق المالية.

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال عام 2021م

وفي إطار سعي هيئة الأوراق المالية والسلع لتطوير النظام الإشرافي والرقابي أصدرت الهيئة قراراً بشأن اعتماد تعديل دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ويحدد التعديل مسؤوليات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وإدارتها التنفيذية بشكل أكثر وضوحاً مع ضمان تحقيق قدر كافٍ من الشفافية والحيادية في سوق رأس المال. كما تضمن الدليل المعدل السماح بإستخدام التصويت الإلكتروني على قرارات الجمعية العمومية وكذلك السماح للشركات بإرسال الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية بإستخدام وسائل الإتصال الحديثة (البريد الإلكتروني - والرسائل النصية الهاتفية) بدلا من الكتب المسجلة.

ويتضمن الدليل معايير أساسية كالمسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات مع التركيز على حوكمة مجالس إدارات الشركات، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وتقييمه وكذلك الأدوات التي ستتاح له، وأيضاً التركيز على الرقابة الداخلية وإبراز دور المدقق الداخلي؛ كما يضع آليات التصويت الإلكتروني في الجمعيات العمومية، ويشتمل على منظومة آليات لحماية المساهمين وخاصة الأقليات، من بينها تعيين ممثل عن مساهمي الأقلية لحضور اجتماعات الجمعية العمومية.

كما أصدرت الهيئة القرار رقم (08/ر.م) لسنة 2021م بشأن تعديل دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، والذي يتضمن تعديل البند (3) من المادة (9) من الدليل حيث الزم الشركات على ألا يقل تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة، وتلتزم الشركات بالإفصاح عن ذلك التمثيل ضمن تقرير الحوكمة السنوي وعلى الشركات استيفاء متطلب تمثيل المرأة في مجالس الإدارات في التعيين أو الانتخاب أو شغور منصب أو زيادة عضوية بها.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2021م

بهدف تعزيز الدور الرقابي والإشرافي في سوق الأوراق المالية تم خلال العام التحول نحو استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع أسواق رأس المال.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2021م

تم خلال عام 2021م توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مع جهات عدة ومنها مذكرة تفاهم مع جامعة الشارقة بشأن تطوير وتنمية الكفاءات في مجال التمويل الإسلامي وصناعة الخدمات المالية في الأسواق المالية، ومذكرة تفاهم مع حكومة دبي الذكية لتوفير خدمات الدعم للهوية الرقمية، ومذكرة تفاهم مع مدينة الشارقة للإعلام ، واتفاقية مع مركز دبي للسلع بشأن تنظيم عمليات طرح وإصدار وإدراج وتداول الأصول المشفرة في الدولة والأنشطة المالية ذات الصلة بها، واتفاقية مع سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي ومع مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار بشأن تنظيم عمليات طرح وإصدار وإدراج وتداول الأصول المشفرة في الدولة والأنشطة المالية ذات الصلة بها، واتفاقية بشأن عضوية منظمة الترقيم الدولية مع سوق أبوظبي للأوراق المالية وشركة دبي للإيداع، واتفاقية مع سلطة المركز التجاري بشأن الأصول المشفرة، واتفاقية مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بشأن مؤشر نضج البيانات، واتفاقية مع سوق أبوظبي العالمي بشأن التعاون الاشرافي والرقابي، واتفاقية مع سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي في مجال التعاون الاشرافي والرقابي.

وتم المشاركة في عدد من الأنشطة الخارجية أبرزها اجتماع مجلس إدارة منظمة الايوسكو، والاجتماع الخامس لفريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين التابع للأمانة العامة لدول مجلس التعاون، واجتماع اللجنة التوجيهية المعنية بمذكرة التفاهم متعددة الأطراف التابعة لمنظمة الأيوسكو، والاجتماع التشاوري لرؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس، والاجتماع (22) للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) ، والاجتماع المشترك الثالث للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس ورؤساء الأسواق (البورصات) بدول المجلس، والاجتماع السنوي الخامس عشر والسادس عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والاجتماع السادس لفريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، والاجتماع مع منظمة الأيوسكو ومناقشة أخطار تطورات لجنة الأسواق النامية والناشئة، واجتماع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والاجتماع الحادي عشر لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، والاجتماع ال23 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، والاجتماع السنوي لمنظمة الأيوسكو، إضافة إلى المشاركة في ورشة عمل "الرقابة على سوق المشتقات وآليات المقاصة المركزية".

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال عام 2021م

تم خلال العام عقد ورش عمل وفعاليات للتوعية أبرزها عقد الملتقى الإلكتروني حول الاتجاهات الحديثة في حوكمة الشركات المساهمة العامة، وفعالية تبييض الأموال والمخاطر الناجمة عنها، والتحول الرقمي، وندوة التحليل المالي للشركات المساهمة بالشراكة مع كلية الأفق الجامعية، وندوة دور الجهات الرقابية في أسواق المال، واجتماع القطاع الخاص مع اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاع العام والخاص لمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وندوة "الحوكمة: أبعادها وتطبيقاتها في المنطقة العربية"، وندوة حول تأثير التكنولوجيا المالية (Fintech) على كفاءة إدارة الأعمال.

3.2: بورصة البحرين

ارتفع مؤشر بورصة البحرين بنسبة 20.6% ليبلغ 1,797 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع مستواه بنهاية عام 2020م (شكل رقم 14).

شكل 14: مؤشر بورصة البحرين، 2020-2021م

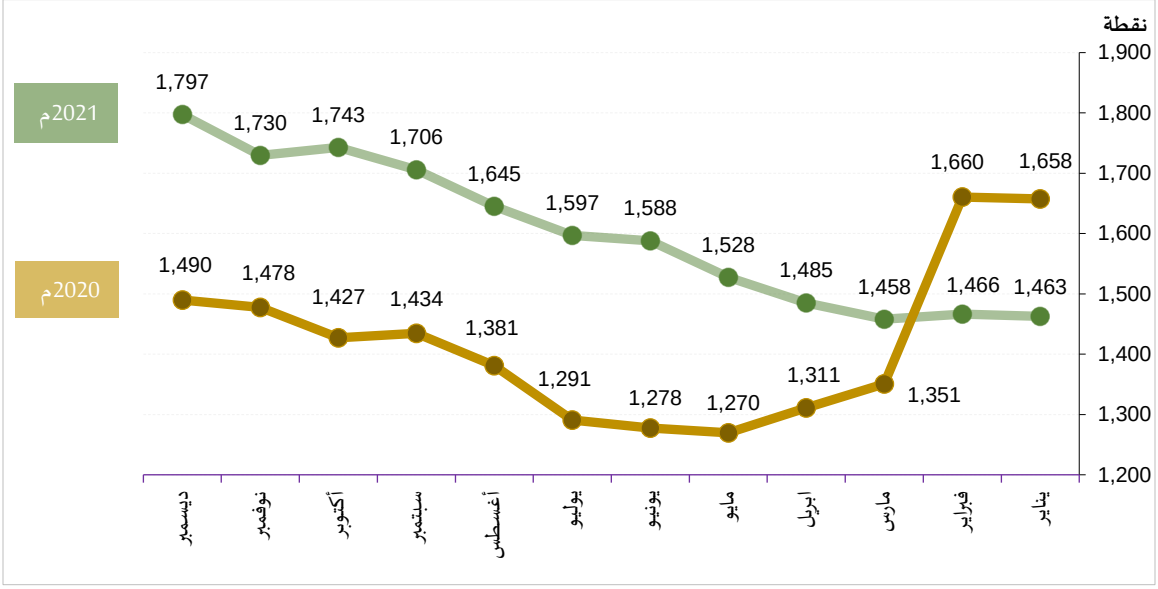

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بنسبة 16.3% لتبلغ حوالي 28.7 مليار دولار أمريكي (شكل رقم 15). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 0.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 15: القيمة السوقية لبورصة البحرين، 2020-2021م

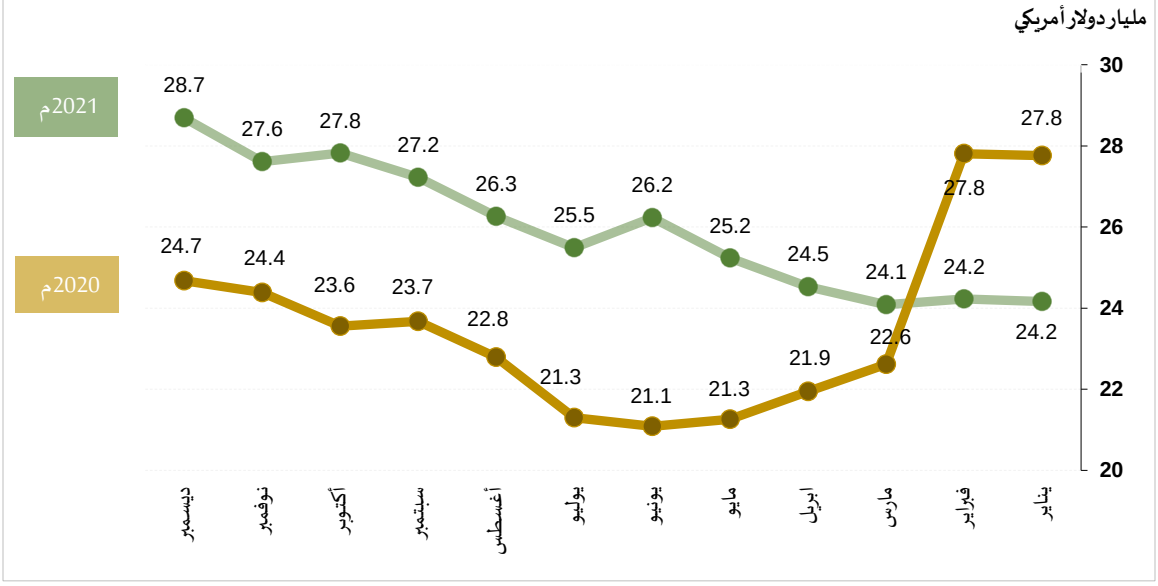

أما قيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت خلال عام 2021م بنسبة 6.4% لتبلغ حوالي 0.5 مليار دولار أمريكي مقابل 0.47 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، في حين ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 20.7% ليبلغ حوالي 974 مليون سهم مقابل 807 مليون سهم تم تداولهم خلال العام السابق.

أحجام التداول في بورصة البحرين، 2020 - 2021م

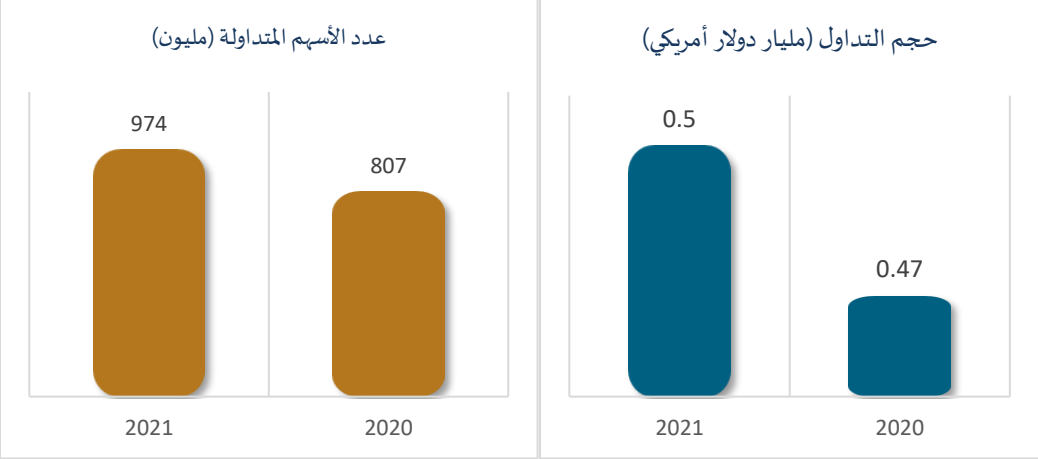

جدول 3: بيانات بورصة البحرين، 2020-2021م

البيان		2020م	2021م
عدد الشركات المدرجة		43	42
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		43	42
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		25	29
أحجام التداول	حجم التداول (مليار دولار الأمريكي)	0.47	0.5
	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	807	974
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	2.2	1.7
	معدل دوران السهم (%)	2.2	1.7
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	0.0	0.0
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	0.0	0.0
المؤشرات	بورصة البحرين	1,490	1,797
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-7.5	20.6
	مضاعف السعر الى العائد	11.3	20.4
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية	1.0	1.3

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التنظيمية خلال عام 2021م

اصدر مصرف البحرين المركزي تحديثات على الفصل الخاص بعمليات السيطرة، الاندماج والاستحواذ من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي الصادر عن المصرف والتي تشمل تعديلات متعلقة بعمليات الاستحواذ الالزامي تماشياً مع المواد الصادرة في قانون الشركات التجارية بموجب مرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2020م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001م.

وتم تحديث الفصل الخاص بمراقبة السوق والتحقيق والتنفيذ من المجلد. ومن ضمن التحديثات تقديم فصل جديد بخصوص الغرامات المالية في حال عدم الامتثال لمتطلبات المصرف الرقابية من قبل الجهات الخاضعة للرقابة، مع بعض التغييرات الجوهرية على الفصل وذلك بهدف الإمتثال بأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. يقوم المصرف حالياً بدراسة مقترح لتعديلات إضافية إلى الفصل الخاص بتسوية المنازعات والتحكيم والإجراءات التأديبية من المجلد وبالأخص في الفصل الخاص بالتحكيم.

وفي أغسطس 2021م، تم إصدار فصل التدريب والكفاءة ضمن المجلد وذلك من منطلق تعزيز الإطار التنظيمي للمصرف بشكل مستمر. وكذلك تم تضمين بعض التحديثات في أكتوبر 2021م في فصل مكافحة غسيل الأموال والجرائم من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف، وذلك بخصوص النهج القائم على المخاطر، والمشروع الوطني "اعرف عميلك إلكترونياً" (National E-KYC Solutions) .

التطورات في الالتزام بالحكومة خلال عام 2021م

تعكف إدارة مراقبة الأسواق المالية حاليا على العمل بتضمين قواعد تختص بتمثيل المرأة بمجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة البحرين ووضع الصيغة النهائية للقواعد، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2021م

أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ 23 فبراير 2021م، خطاب عدم ممانعة موجه لشركة بورصة البحرين ش.م.ب بشأن إصدار قواعد الإدراج (Listing Rules) المعدلة الخاصة بها.

وأصدر موافقته لشركة بورصة البحرين في يوليو 2021م على تشكيل مجلس الاستئناف بالبورصة والذي تتمحور صلاحياته حول النظر في طلبات الاستئناف ضد القرارات التأديبية الصادرة بحق الأطراف المعنية وبحسب ما نصت عليه القواعد الصادرة عن البورصة والفصل الخاص بتسوية المنازعات والتحكيم والإجراءات التأديبية من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف.

وتتعاون إدارة مراقبة الأسواق المالية بالمصرف مع شركة بورصة البحرين في مبادراتها لزيادة سيولة السوق البحريني وتعديل قواعد سوق البورصة، بهدف زيادة نشاط التداول وجذب مشاركين جدد في السوق. وتقوم الإدارة بالتنسيق مع شركة البحرين للمقاصة بشأن انهاء مسودة هيكل التسليم مقابل الدفع.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2021م

بناء على رغبة هيئة إسرائيل للأوراق المالية (Israel Securities Authority)، تم انعقاد اجتماعين مرئيين بتاريخ 17 يناير 2021 و 14 فبراير 2021، وذلك لمناقشة أوجه التعاون بين الجهتين. وعليه، يتم حالياً مراجعة مسودة مذكرة التفاهم والتي تحدد مقترح لسبل التعاون المشترك بين البلدين منها التعاون في مجال التكنولوجيا المالية وتبادل الخبرات في مجال الاستثمار في الأسواق المالية.

يقوم المصرف حالياً بالمشاركة في سلسلة اجتماعات مع هيئة السوق المالية من المملكة العربية السعودية وذلك لمناقشة مبادرات عدة متعلقة بالأسواق المالية والمنبثقة من لجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة بين الجانب البحريني والسعودي. ومن الجدير بالذكر أن الطرفين في قيد تنفيذ المعالم الرئيسية للمبادرة الرئيسية وهي "مواءمة الأنظمة والإجراءات المتبعة في الأسواق المالية لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين" والتي تنقسم الى ثلاث مبادرات فرعية وهي توحيد إجراءات معرفة العميل وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج (Cross Listing) بين البلدين ودراسة اوجه التعاون في مجال المقاصة والتسوية والايداع المركزي.

بتاريخ 3 يونيو 2021، شارك المصرف في اجتماع لجنة الـ (AMERC) الاقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) عبر الاتصال المرئي، وتم مناقشة القضايا الاقليمية التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية في المنطقة في مجال مراقبة الشركات ذات الادراج المشترك Market Fragmentation ومراقبة الأصول المشفرة، والمرونة الالكترونية (Cyber Resilience).

شارك ممثلي المصرف في المؤتمر السنوي الـ 46 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) عبر الاتصال المرئي والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 8 الى 11 نوفمبر 2021، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم.

بتاريخ 23 نوفمبر 2021، نظمت سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي (ADGM FSRA) منتدى يجمع بين جهات رقابية تابعة للاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث شاركت مدير ادارة مراقبة الأسواق المالية لدى المصرف في جلسته الأولى وذلك بحوار حول خبرة الإدارة في تعزيز المرونة التشغيلية في سوق رأس المال والخدمات المالية بشكل عام وذلك من المنظور التكنولوجي والرقمي.

وتم المشـاركة في الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي لتنفيذ مشـروع KYC و E-KYC (Know Your Customer) و (E-Know Your Customer) والذي عقد في أغسطس 2021م.

التطورات في مجال توعية الجمهور

عملاً بالقرارات التي تم التوصـل إليها من قبل لجنة رؤسـاء هيئات الأسـواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، شـارك أعضـاء من قسـم البحوث وحماية المسـتثمر في الفريق الذي تم تشـكيله بهدف إقامة حملات توعوية لزيادة الوعي لدى المسـتثمرين في البورصـات الخليجية، حيث اختتمت الحملات الشـهرية في نهاية 2021م. كما وشـكل اعضاء من هيئات الأسواق المالية فريق ملم، لتنفيذ برنامج خليجي مستدام لنشر التوعية في الأسواق المالية، والذي استأنفت أول حملاته في 21 فبراير 2022.

4.2: السوق المالية السعودية

ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية بنسبة 29.8% ليبلغ 11,282 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع مستواه بنهاية عام 2020م (شكل رقم 16).

شكل 16: مؤشر السوق المالية السعودية، 2020-2021م

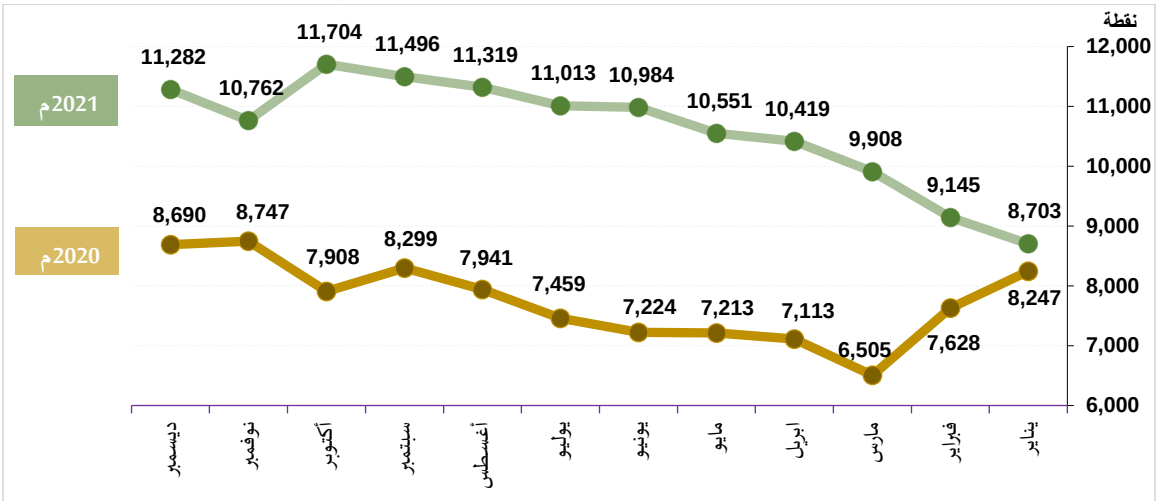

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بنسبة 10% لتبلغ حوالي 2,669 مليار دولار أمريكي (شكل رقم 17). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 73.5% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 17: القيمة السوقية للسوق المالية السعودية، 2020 - 2021م

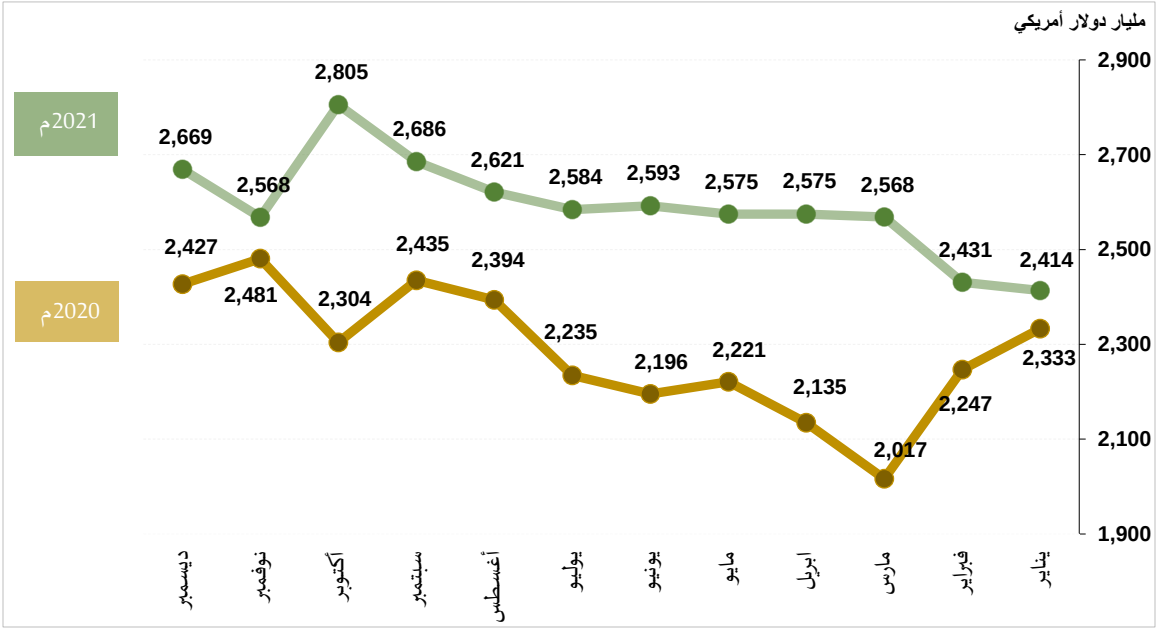

وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنهاية عام 2021م بنسبة 7% لتبلغ حوالي 596 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 557 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. وتبعاً لهذا الارتفاع، ارتفع متوسط التداول اليومي بنسبة 7.5% ليبلغ 2,385 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 15.6% ليبلغ حوالي 67.5 مليار سهم.

أحجام التداول في السوق المالية السعودية، 2020 - 2021م

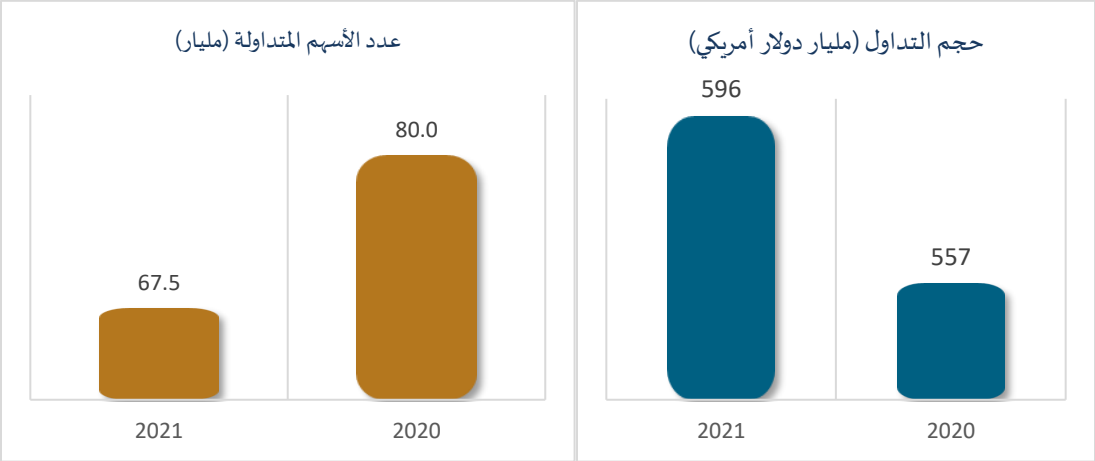

جدول 4: بيانات السوق المالية السعودية، 2020 - 2021م

البيان		2020م	2021م
عدد الشركات المدرجة		203	210
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		194	202
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		2,427	2,669
أحجام التداول	حجم التداول (مليار دولار الأمريكي)	557	596
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	80.0	67.5
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	2,218	2,385
	معدل دوران السهم (%)	160	133
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	102.5	235.6
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	1,401.2	4,581.1
المؤشرات	السوق المالية السعودية	8,690	11,282
	نسبة التغير في المؤشر (%)	3.6	29.8
	مضاعف السعر الى العائد	29.2	20.6
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية	4.4	4.1

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال عام 2021م

تم خلال عام 2021م تعديل لائحة سلوكيات السوق تعزيزاً لحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة التي تنطوي على احتيال أو تدليس أو تلاعب وذلك لتتواكب مع التطوير المستمر في السوق المالية السعودية وممارساتها. كذلك، تم تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة والتي سمحت لمديري صناديق الاستثمار بتأسيس منشآت ذات أغراض خاصة بما يوفر الشخصية الاعتبارية واستقلالية الذمة المالية للصندوق الاستثماري، وذلك بما يتواءم مع أفضل الممارسات الدولية. كما تم السماح لشريحة أكبر من الشركات لتقوم بإصدار أدوات الدين مما يتيح لهم الاستفادة من قناة تمويل السوق المالية والتي لم تكن متوفرة لهم في السابق، بالإضافة لإجراء بعض التعديلات المتعلقة بهيكل المنشأة ذات الأغراض الخاصة بما يعزز حوكمتها وحماية لأصولها.

وتم تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة فيما يخص متطلبات الحد الأدنى للمبلغ المترتب على كل مطروح عليه في الطرح المحدود وطرح الأوراق المالية التعاقدية غير المدرجة، بالإضافة إلى تقليص مدة مراجعة الهيئة لطلبات طرح وتسجيل أدوات الدين المطروحة طرحاً عاماً لتكون (20) يوماً بدلاً عن (45) يوماً. وتأتي هذه التعديلات في ضوء تطوير فئات تصنيف العملاء، ومتطلبات معرفة العميل، وفهم العميل للمخاطر، وملاءمة العميل، وتحفيز الطرح العام لأدوات الدين.

بالإضافة، تم تعديل لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري لتطوير العديد من الجوانب المرتبطة بحوكمة وإفصاح صناديق الاستثمار بهدف رفع مستوى الحوكمة والشفافية في السوق المالية بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. بالإضافة لذلك، تم تمكين طرح وإدراج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة وصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة وصناديق المؤشرات المتداولة في السوق الموازية والذي بدوره سوف يتيح قناة تمويل حديثة لهذا النوع من الصناديق ذات الحجم الذي لا يستوفي متطلبات الطرح في السوق الرئيسية. كما تم تمكين شراء وبيع صناديق الاستثمار المغلقة المتداولة وصناديق الاستثمار العقارية المتداولة لوحداتها، مما يعزز الآليات المتاحة للمتعاملين في السوق المالية.

وتم تعديل القواعد المنظمة للبيع على المكشوف ولائحة إقراض الأوراق المالية لتحسين إجراءات إتمام العمليات وتوسعة دائرة المستثمرين المخولين بالدخول في عمليات البيع على المكشوف وإقراض الأوراق المالية. وتأتي هذه التعديلات ضمن التدرج في الانفتاح لآليات ومنتجات جديدة في السوق المالية.

وتم أيضاً نشر المبادئ القضائية للأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية والتي تم إصدارها بناء على 4,864 قرار قضائي صادر خلال 15 عام منذ إنشاء اللجان، حيث سيساهم نشر المبادئ القضائية في زيادة كفاءة التقاضي وتقليل مدده واستقرار أحكامه.

وتم اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية التي تنظم إجراءات طلبات ربط مراكز إيداع الأوراق المالية الدولية مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع). ويأتي اعتماد التعليمات لتطوير البيئة التنظيمية لرفع كفاءة وجاذبية السوق المالية السعودية أمام المستثمرين الأجانب بتسهيل إجراءات استثماراتهم في سوق أدوات الدين في المملكة من خلال مراكز إيداع الأوراق المالية الدولية، وذلك بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية. على إثر اعتماد التعليمات، تم تفعيل أول ربط لمركز إيداع مع مركز إيداع الأوراق المالية الدولي "كليرستريم" (مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية)، والذي يعتبر نقلة نوعية لمرحلة تطور سوق الصكوك وأدوات الدين. حيث سيمكن تفعيل الربط تحفيز الاستثمار الأجنبي وتعزيز السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية عبر تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي، وذلك بتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام حساباتهم العالمية المسجلة لدى "كليرستريم" للاستثمار في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي. وتأتي أهمية الربط مع "كليرستريم" نظراً لمساهمته في رفع جاذبية إصدار الصكوك وأدوات الدين بالعملة المحلية، والمساهمة في انضمام سوق الصكوك وأدوات الدين السعودي للمؤشرات العالمية، بالإضافة لتنويع قنوات الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية.

وتم استثناء الشركات المدرجة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، وبالتالي السماح لهم بالاستثمار في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. ويأتي ذلك لتحفيز إدراج الشركات الخاصة وتعزيز الفرص الاستثمارية للشركات المدرجة، بالإضافة لتنويع قاعدة المستثمرين مما يساهم في تعزيز استقرار وكفاءة السوق المالية. حيث إن الاستثناء يمكّن الشركات المدرجة التي لديها مستثمرين أجانب من الاستثمار في مكة المكرمة والمدينة المنورة والانتفاع منها اقتصادياً، كما يتيح للشركات المدرجة الأخرى والتي حصرت ملكيتها على المواطنين السعوديين للالتزام بنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره من استقطاب الاستثمار الأجنبي وتنويع قاعدة مساهميها، ويتم العمل حالياً من قبل فريق الهيئة على تنظيم هذا الاستثناء تمهيداً لتفعيله خلال الفترة القصيرة المقبلة.

وكذلك، تم توسيع النطاق الإشرافي للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية بالنظر في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام الشركات فيما يتعلق بالشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية. ويأتي ذلك ضمن سعي الهيئة لتعزيز المنظومة القضائية للسوق المالية عبر توحيد الاختصاص النوعي في قضاء الأوراق المالية ووحدة المرجعية القضائية للنظر في القضايا المتعلقة بالشركات المساهمة المدرجة، وهو ما يدعم مركزية معالجة القضايا بطريقة تتلاءم مع متطلبات عمل السوق المالية بكفاءة وفعالية، بالإضافة لتوحيد المبادئ القضائية ذات العلاقة، وهو ما له أثر عميق على رفع جودة الأحكام القضائية واستقرارها، بما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على أسس واضحة ومعايير فعالة وبما يزيد ثقتهم في السوق المالية .

وتم تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية، انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير وتنظيم السوق المالية؛ ويأتي هذا القرار متزامناً مع تفعيل لائحة الصناديق الاستثمارية الجديدة، وذلك لمساعدة مدراء الصناديق الاستثمارية على الالتزام بأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وتعزيز مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية لإعانة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على معلومات صحيحة ووافية.

وتم تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية لمواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية، ولضمان الاستمرار في تطوير منتجات جديدة ودعم ابتكارات التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية في المملكة، بالإضافة الى زيادة المرونة للتعاطي مع طلبات التقنية المالية (فنتك) المتزايدة في ظل تطبيق أفضل الممارسات. وتتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في إضافة تعريفات لتوضيح طبيعة مختبر التقنية المالية، إضافة تعليمات ممارسة الأعمال في مختبر التقنية المالية، وتحديث نموذج التقديم على تصريح تجربة التقنية المالية.

وتم نشر مشروع تعديل لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية لاستطلاع مرئيات العموم، وذلك بهدف تطوير إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية المنظورة أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، لتعزيز سرعة وكفاءة النظر في الدعاوى والفصل فيها، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين في السوق المالية دعماً لنموها وازدهارها، وتعزيزاً لحماية المستثمرين؛ وتتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للمشروع بإضافة إجراءات للتعامل مع الدعاوى الالكترونية والتي زادت وتيرتها منذ جائحة كورونا، وإضافة متطلب أن يكون الترافع وتقديم أي طلبات أو مذكرات إلى اللجنة أو لجنة الاستئناف من محام أو ممثل نظام مرخص لهما في المملكة في جميع الدعاوى التي يكون فيها المدعي مؤسسة سوق مالية أو شركة مساهمة مدرجة، وتنظيم إجراءات تقديم الطلبات العارضة إلى اللّجنة، وكذلك تنظيم إجراءات تقييد الدعوى الجماعية من قبل اللّجنة مباشرة بعد أن زادت وتيرتها خلال الفترة الأخيرة.

وتم أيضاً نشر مشروع لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية لاستطلاع مرئيات العموم، وذلك نظراً للأهمية المتزايدة التي تمثلها البلاغات، حيث يهدف مشروع اللائحة لتنظيم آلية تقديم البلاغات للهيئة عن مخالفات أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وتنظيم منح الهيئة المكافآت للمبلغين، بما في ذلك معايير تحديد مبلغ المكافأة وضوابط منحها، ووضع الإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين والتأكيد على سرية معلوماتهم.

وتم نشر مشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لتنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال لاستطلاع مرئيات العموم، والذي يهدف إلى تنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم دون حق أولوية وفقاً للمادة 140 من نظام الشركات، بما في ذلك تحديد فئات المستثمرين الذين يجوز طرح الأسهم المصدرة عليهم، وذلك ليكون خياراً إضافياً للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية إلى جانب الخيارات المتاحة حالياً لزيادة رأس المال والتي تشمل إصدار أسهم حقوق أولوية، أو إصدار الرسملة، أو تحويل الديون، أو الاستحواذ على شركة أو شراء أصل، وهذا بدوره يساهم في تنويع خيارات التمويل المتاحة عبر السوق المالية.

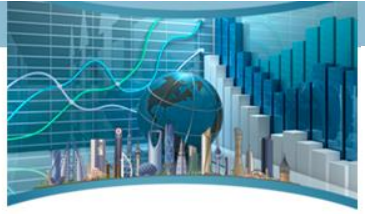

التطورات التنظيمية خلال عام 2021م

تستهدف السوق المالية السعودية استمرار وتيرة الإدراجات في السوق المالية ضمن مساعي دعم الاقتصاد، وتنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات التمويل لها من خلال إجراءات متنوعة مثل اعتماد لائحتي مؤسسات السوق المالية وأعمال الأوراق المالية المعدلة، وإطلاق النظام الإلكتروني للتراخيص الذي سهل تقديم هذه الطلبات إلكترونياً دون الحاجة للتقديم الورقي والحضور لمقر هيئة سوق المال.

ويتم إلزام إيداع أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) والإفصاح عنها في موقع شركة السوق المالية (تداول)، ويأتي ذلك استمراراً لجهود تعميق السوق وتعزيز الشفافية والسيولة ورفع جاذبية وكفاءة السوق.

وتم كذلك تطوير النسخة المحدثة من دليل حماية المستثمر، كخطوة مكملة للجهود التي تبذلها الهيئة ضمن مبادراتها الاستراتيجية من خلال أحد محاورها الرئيسية المتمثلة في تعزيز الثقة في السوق المالية والتي من أهمها حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، والحفاظ على نزاهة السوق المالية وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال عام 2021م

وتم خلال عام 2021م اعتماد تعديل لائحة سلوكيات السوق، إضافة إلى اعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2021م

وتم خلال العام إحالة اشتباهات في عدد من المخالفات النوعية لعدد من المشتبه بهم لنظام السوق المالية ولائحة أعمال الأوراق المالية ولائحة سلوكيات السوق، إلى النيابة العامة، ومن أبرزها رصد الهيئة من خلال إجراءات المتابعة لمجموعة على أحد برامج التواصل الاجتماعي تضم أكثر من (250) عضواً يتم من خلالها الإفصاح عن معلومات داخلية لشركات مدرجة في السوق المالية السعودية قبل الإعلان عنها بشكل نظامي من قبل تلك الشركات في الموقع الإلكتروني لمجموعة تداول السعودية، إضافة إلى قيام المشرف على المجموعة المشار إليها بارتكاب عدد من السلوكيات المخالفة. كما وأسفرت أعمال الضبط والاستدلال عن ارتكاب عدد من الأشخاص مخالفات تتعلق بالإفصاحات المشار إليها، وبعد تحديد المسؤولين عن هذه المخالفات، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بإحالة عدد من الاشتباهات إلى النيابة العامة.

التطورات في مجال الافصاح خلال عام 2021م

تم اعتماد تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية.

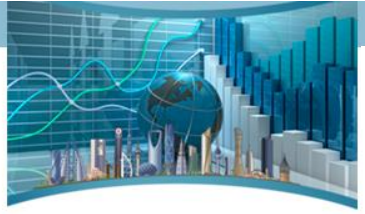

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2021م

تم خلال هذا العام انضمام السوق المالية السعودية لمؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell) للأسواق الناشئة (السندات الحكومية) على إثر الجهود المشتركة بين هيئة السوق المالية و كافة الجهات ذات العلاقة، ومن المأمول أن يساهم هذا الانضمام في توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية وتحسين مستويات السيولة فيها وجذب سيولة المستثمرين الأجانب الذين يتبعون المؤشرات العالمية للسوق السعودية، وذلك عن طريق تمكين الصكوك وأدوات الدين السعودية بأن تكون جزءاً من مؤشرات أسواق الصكوك وأدوات الدين التي يتبعها المستثمرين الأجانب. هذا وقد استغرق سوق الصكوك وأدوات الدين السعودي مدة 6 أشهر فقط منذ انضمامه إلى قائمة المراقبة الخاصة بالمؤشر في مارس 2021م وحتى الاعلان عن الانضمام في يوم 30 سبتمبر 2021م. وسيتم تفعيل الانضمام في شهر ابريل من عام 2022م.

وكذلك، انضمت السوق المالية السعودية لمؤشر آي بوكس للسندات الحكومية، نتيجة التطورات الملموسة في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، والتي تتضمن العديد من المعايير مثل انفتاح السوق المالية والقيمة السوقية لأدوات الدين الحكومية.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال عام 2021م

تم خلال عام 2021م إطلاق خدمة إلكترونية لتلقي المقترحات البحثية حول السوق المالية، والتي تتيح للباحثين تقديم مقترحاتهم البحثية على الموضوعات المطروحة للدراسة من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة. وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الهيئة الرامية إلى تعزيز التواصل مع الباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية.

وتم إطلاق حملة احمِ استثماراتك بمعرفة حقوقك والتزاماتك والتي تأتي ضمن إطار برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "مُلِم" المشترك بين الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يهدف لرفع مستوى الوعي لدى المستثمرين بشأن أساسيات الاستثمار في أسواق المال والحماية من طرق الاحتيال والمخاطر، بما يسهم في تشجيع الاستثمار وتنميته في سوق مالية آمنة وجاذبة للاستثمار وبما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.

وتم التعاون بين هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحامين لتطوير السوق المالية والمشاركين فيه، لتعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة في سبيل تطوير السوق المالية السعودية والمشاركين فيها، وسعياً نحو رفع مستوى ممارسة المحامين والمستشارين القانونيون ومواصلة الارتقاء بقطاع مهنة المحاماة في المملكة.

5.2: بورصة مسقط

ارتفع مؤشر بورصة مسقط بنسبة 12.9% ليبلغ 4,130 نقطة في نهاية عام 2021م، مقارنة مع مستواه بنهاية عام 2020م (شكل رقم 18)، وتم تسجيل أعلى نسب نمو خلال النصف الثاني من عام 2021م عقب انخفاض في بداية العام.

شكل 18: مؤشر بورصة مسقط، 2020 - 2021م

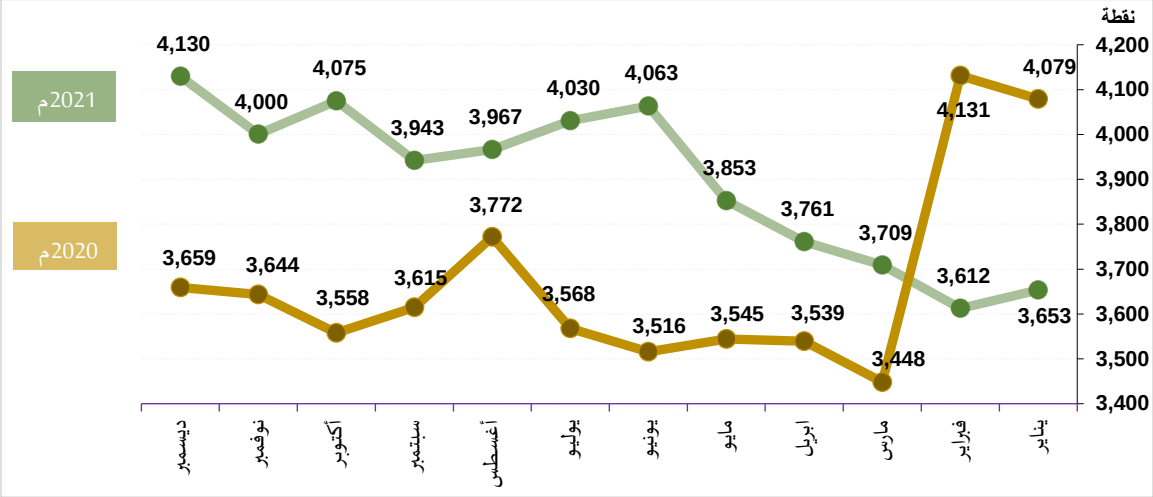

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بنسبة 9.1% لتبلغ حوالي 57.5 مليار دولار أمريكي (شكل رقم 19). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 1.6% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 19: القيمة السوقية لبورصة مسقط، 2020-2021م

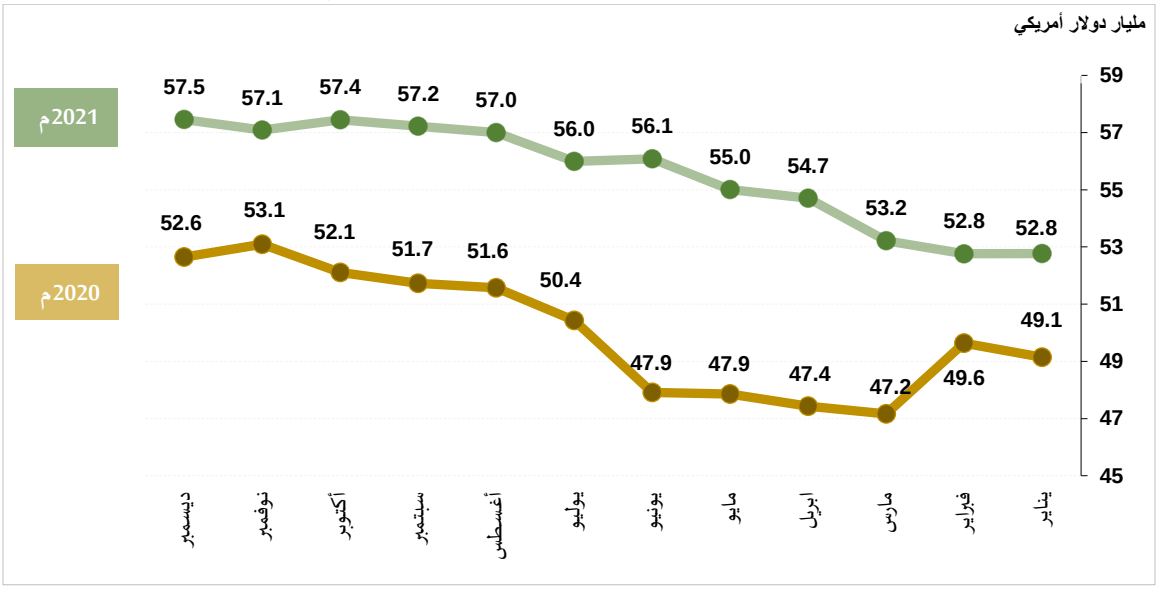

أما قيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنهاية عام 2021م بنسبة 61% لتبلغ حوالي 1.68 مليار دولار أمريكي مقابل 1.04 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط التداول اليومي إلى 6.82 مليون دولار أمريكي، وبلغ معدل دوران الأسهم 0.1% في عام 2021م. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 81% ليبلغ حوالي 4.1 مليار سهم مقابل 2.3 مليار سهم تم تداولها خلال العام السابق.

أحجام التداول في بورصة مسقط، 2020 - 2021م

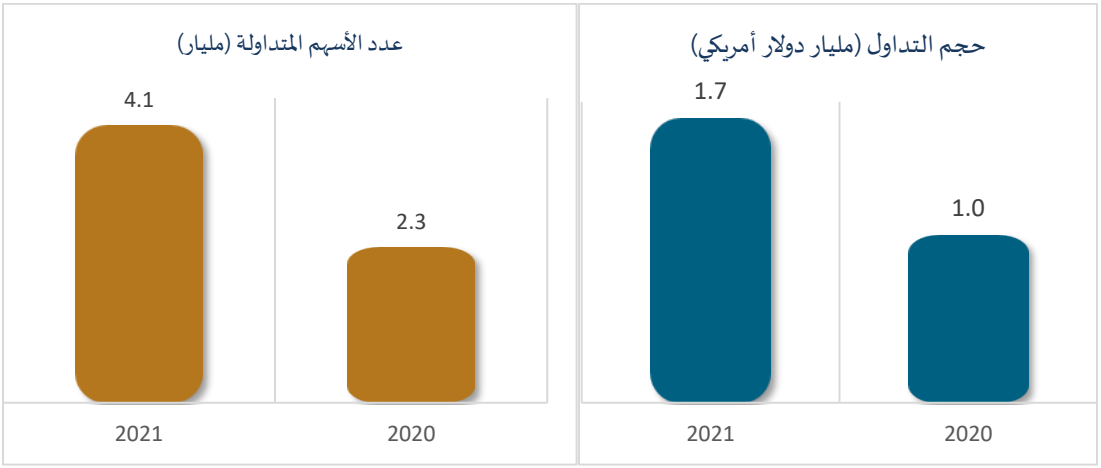

جدول 5: بيانات بورصة مسقط، 2020-2021م

البيان		2020م	2021م
عدد الشركات المدرجة		111	110
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		111	110
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		53	57
أحجام التداول	حجم التداول (مليار دولار الأمريكي)	1.0	1.7
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	2.3	4.1
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	4.3	6.8
	معدل دوران السهم (%)	0.06	0.09
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	1,819.5	985.5
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	473.2	255.1
المؤشرات	بورصة مسقط	3,659	4,130
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-8.1	12.9
	مضاعف السعر الى العائد	11.0	11.7
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية	0.7	0.8

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال عام 2021م

أصدرت الهيئة العامة لسوق المال في عام 2021م ضوابط تنظيم نشاط منصات التمويل الجماعي، ولائحة الشركات المساهمة العامة، وقراراً باستقطاع نسبة من ميزانية الشركات المساهمة العامة المخصصة لبرامج المسؤولية الاجتماعية لصالح الهيئة العمانية للأعمال الخيرية، إضافة إلى قرار رقم 2021/80 بشأن تعليمات تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمؤسسات سوق رأس المال، وتعليمات محدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التطورات التنظيمية خلال عام 2021م

تم في عام 2021م إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية واصدار نظام عملها بقرار رقم (2021/171) الذي يأتي انطلاقا من حرص المشرع على ضرورة تعزيز المنظومة التشريعية المنظمة لأعمال الشركات، وكذلك، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال لائحة تنظيم السندات والصكوك التي تتضمن بنود لتنظيم أدوات التمويل الخاصة باستثمارات المسؤولة اجتماعيا والمستدامة. وتم أيضاً اصدار ورقة حول العقوبات المالية المستهدفة (قرار رقم 2021/10) وهي ورقة توعوية أعدتها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب حول العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن الأمم المتحدة ضد تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وكذلك، تم التعميم على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أبرز الملاحظات المتمخضة عن عمليات التفتيش التي قام بها فريق التفتيش بالدائرة خلال عام 2021م وذلك لأجل التأكيد على ضرورة التزام الشركات بتعديل أوضاعها في هذه الجوانب.

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال عام 2021م

تم المشاركة في ورشة العمل التي نظمها صندوق النقد العربي في مبادئ التعامل مع الشركات العائلية ذات الأهمية النظامية بما يعزز إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2021م

قامت الهيئة العامة لسوق المال بالتأكد من مستويات كفاية رأس المال في الشركات المرخصة من خلال متابعة وتحليل تقارير كفاية رأس المال الشهرية، ومخاطبة الشركات الغير مستوفية للحد الأدنى بضرورة توفير خطة المعالجة محددة بجدول زمني واضح، وكذلك قامت الهيئة بالتأكد من التزام الشركات بالبنود الخاصة بفصل أموال العملاء عن الحسابات الخاصة بالشركة وعدم استخدامها في غير ما خصصت له وذلك من خلال فحص التقارير الشهرية الموثقة بالحسابات البنكية لحسابات العملاء، وتم أيضاً إصدار التقارير المالية الربعية والسنوية المدققة عن الأداء المالي للشركات.

التطورات في مجال الافصاح

دشنت الهيئة العامة لسوق المال منصة تعنى بتقارير الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية (XBRL)، بهدف ترقية بنية المعلومات الخاصة بالهيئة وتعزيز الشفافية والفعالية في الأسواق المالية وذلك بتوفير منصة إلكترونية سريعة وآمنة لتقارير الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية للشركات المدرجة والمرخصة من الهيئة. وكذلك، قامت الهيئة بعرض تقديمي للشركات لتعريفهم بمنصة XBRL وإطلاعهم على اهداف المشروع وكذلك آلية رفع التقارير عبر المنصة. وتم خلال هذا العام توحيد مفاهيم المعلومات المالية وعناصر الإفصاح مما يسهل التعامل بها من قبل جميع الأطراف المتعاملة، والتأكد من اتاحة معلومات مالية دقيقة وموثوقة ووقتية لكافة الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يزيد من فعالية المقارنة والدراسة والتحليل بين مختلف تلك المعلومات وتقليل فترة المراجعة والفحص للشركات.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2021م

انضمت الهيئة العامة لسوق المال إلى منظمة الـ XBRL العالمية وذلك بالتزامن مع إطلاق الهيئة لمنصة الإفصاح الالكترونية، والذي جاء تطبيقاً لاستراتيجية الهيئة المعتمدة على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة، والتي تدفع نحو تعزيز أداء قطاع سوق رأس المال. وعقدت الهيئة بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ندوة افتراضية بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في تشكيل مستقبل أسواق رأس المال"، إضافة إلى تنظيم البرنامج التدريبي في مجال الامتثال ومكافحة جرائم غسل الاموال بمشاركة عدد من الدول الاعضاء. وشاركت الهيئة في أعمال اجتماع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس في دورته الثالثة والعشرون عبر الاتصال المرئي، وفي الاجتماع السنوي لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بمشاركة رؤساء ومسؤولي الجهات المشرفة على أسواق المال العربية، وذلك عبر الاتصال المرئي، إضافة إلى المشاركة في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات اسواق المال (ايوسكو) والاجتماع السنوي لرابطة التحالف الدولي للمراكز المالية العالمية بدبي، وفي اللجنة العمانية البحرينية المشتركة بهدف تعزيز التعاون في مجال البورصة. وقامت الهيئة أيضاً بعقد تسع جلسات تدريبية تستهدف مؤسسات سوق رأس المال والتأمين.

التطورات في مجال توعية الجمهور

عقدت الهيئة العامة لسوق المال خلال عام 2021م الورشة الثانية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات العاملة في قطاعي سوق رأس المال والتأمين، وقامت بتقديم حزم توعوية في مجال رأس المال وأهميته الاقتصادية، واطلقت حملة امتدت لشهرين حول دور سوق رأس المال في الاقتصاد الوطني وكيفية قراءة القوائم المالية، ونفذت حزمة ثانية من الورش التعريفية بنظام الإفصاح المالي وغير المالي XBRL وورش عمل استهدفت الجمهور العام والمختصين في الشركات العاملة في الأوراق المالية في مجالات متنوعة منها اضاءات في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و المعاملات المشبوهة، وآلية الإبلاغ العقوبات المالية المستهدفة، والمنهجية القائمة على المخاطر و اجراءات العناية الواجبة المعززة، والعملاء عبر الحدود، إضافة إلى مواضيع متابعة العملاء وفقا لسيناريوهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والمؤشرات الحمراء، والحوكمة والاجراءات الداخلية للشركة وخطوط الدفاع الثلاثة، و إطلاق منصة البودكاست لتوعية الجمهور في مجال الاسواق المالية.

6.2: بورصة قطر

ارتفع مؤشر بورصة قطر بنسبة 11.4% ليبلغ 11,626 نقطة في عام 2021م، مقارنة مع مستواه بنهاية عام 2020م (شكل رقم 20).

شكل 20: مؤشر بورصة قطر، 2020-2021م

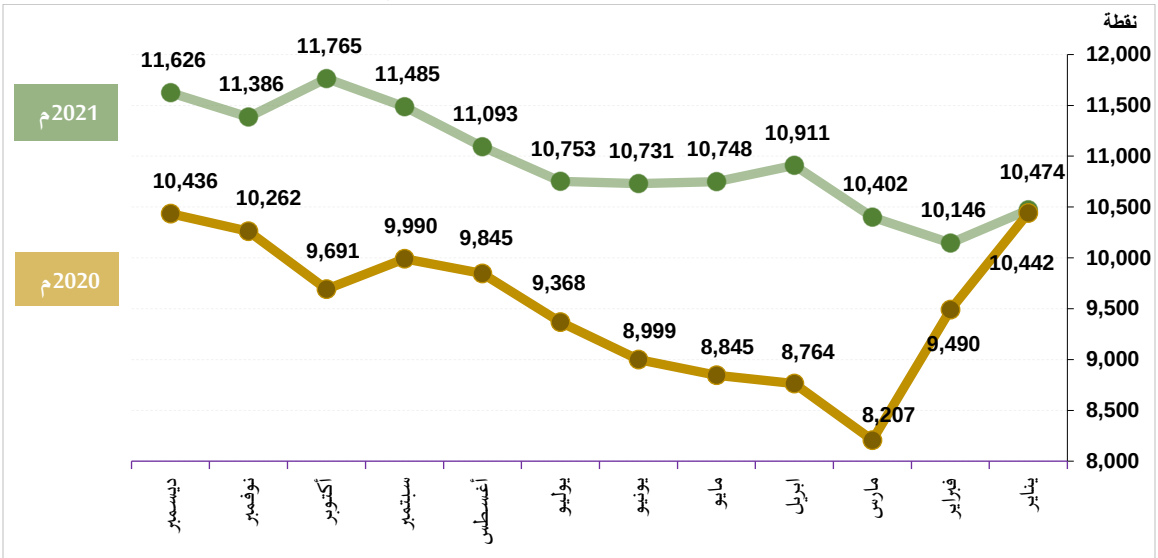

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بنسبة 10.9% لتبلغ حوالي 183 مليار دولار أمريكي (شكل رقم 21). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 5.1% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 21: القيمة السوقية لبورصة قطر، 2020-2021م

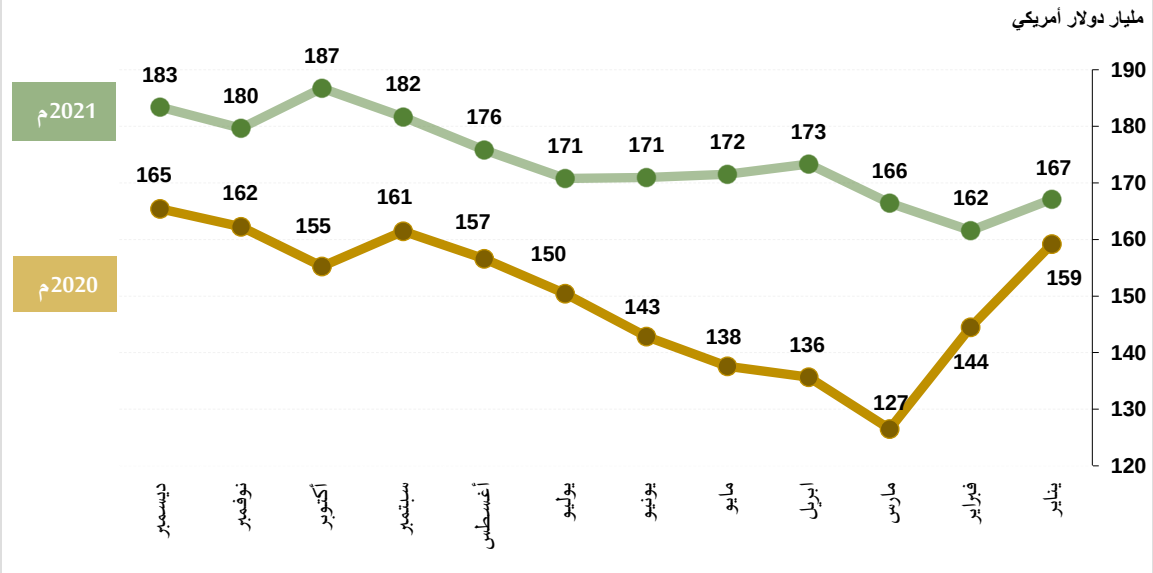

وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 6.6% بنهاية عام 2021م لتبلغ حوالي 30.9 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع ما يقارب 29 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط التداول اليومي في السوق إلى 124.4 مليون دولار أمريكي، في حين تراجع معدل دوران الأسهم بنسبة -16.9% في عام 2021م. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2021م بنسبة -14.7% ليبلغ حوالي 47 مليار سهم مقارنة مع 55.2 مليار سهم خلال العام السابق.

أحجام التداول في بورصة قطر، 2020 - 2021م

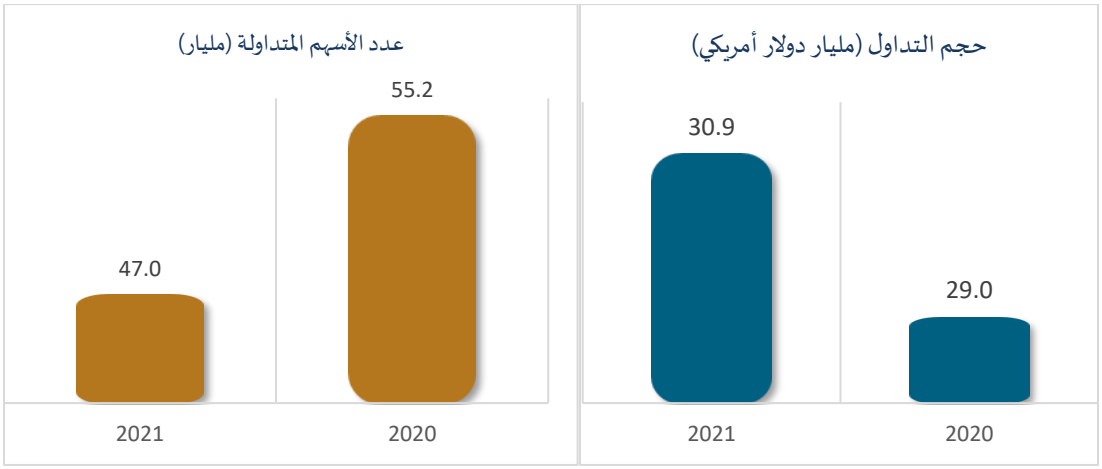

جدول 6: بيانات بورصة قطر، 2020-2021م

البيان		2020م	2021م
عدد الشركات المدرجة		47	47
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		47	47
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		165	183
أحجام التداول	حجم التداول (مليار دولار الأمريكي)	29.0	30.9
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	55.2	47.0
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	116.7	124.4
	معدل دوران السهم (%)	17.6	16.9-
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	0.0	210.0
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	0.0	181.2
المؤشرات	بورصة قطر	10,436	11,626
	نسبة التغير في المؤشر (%)	0.1	11.4
	مضاعف السعر الى العائد	17.4	16.9
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية	1.3	1.7

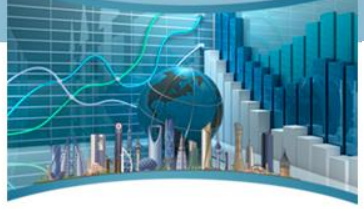

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال عام 2021م

لقد شملت التطورات التشريعية خلال العام 2021م إجراءات عدة تتعلق بتعديل بعض أحكام قواعد التداول بالهامش، وإعداد الشروط الواجب توافرها لمنح الترخيص لمدير الطرح ومستشار الادراج، وتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015، وإعداد مشروع قانون بشأن صناديق الاستثمار، وإعداد مشروع قواعد جديدة بشأن تسوية المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية عن طريق التحكيم.

التطورات التنظيمية خلال عام 2021م

تم الموافقة على إجراءات الأوامر المجمعة لشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وكذلك الموافقة على تعديلات بورصة قطر على قواعد التعامل في بورصة قطر. والعمل جارٍ حالياً على الانتهاء من التشريعات المتعلقة بقواعد الإقراض والاقتراض وقواعد البيع على المكشوف المغطى.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2021م

تم خلال هذا العام تنفيذ مشروع تقديم طلبات الإعفاء من شرط الدفع المسبق عن طريق البوابة الالكترونية بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات. وتم كذلك تدشين التفتيش الميداني عن بعد حيث قام باعمال التفتيش عن بعد من خلال استخدام وسائل تواصل مرئية ومسموعة مع الشركات ومحاكاة لواقع التفتيش في الميدان، إضافة إلى متابعة اجراء التفتيش المكتبي على الشركات واعداد تقارير بذلك.

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال عام 2021م

استلمت هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام 2021م تقارير حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية لسنة 2020م، وقد تم تقييم التقارير وفقاً لنظام حوكمة الشركات. وبلغت النسبة الكلية للالتزام بنظام الحوكمة لسنة 2020م لجميع الشركات 90% بزيادة 2.4% عن نسبة الالتزام في سنة 2019م، الأمر الذي يعكس التطور المتصاعد في الإلتزام بمباديء الحوكمة الرشيدة، والتي أبرزها هو تحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين في الشركة، وتحقيق العدل والمساواة بين أصحاب المصالح، وتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح. بالإضافة إلى ذلك تم في عام 2021م استلام تقارير الحوكمة البيئية ESG للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

التطورات في مجال الافصاح خلال عام 2021م

ارتفعت نسبة الإفصاحات عن الأحداث الجوهرية المؤثرة على سعر السهم وكذلك الإخطارات الدورية والفورية لسنة 2021م بنسبة 11.9% عن سنة 2020 وارتفعت بنسبة 23% عن سنة 2019م، الأمر الذي يعكس تطور الالتزام لدى الشركات بتشريعات الهيئة المنظمة لعمليات الافصاح وتحقيق مباديء الحوكمة الرشيدة المتمثلة في الشفافية وتحمل المسؤولية والإقرار بها والعدل والمساواة. كما تم الاعتماد في سنة 2021م على نظام الافصاح الإلكتروني XBRL وتم خلال جائحة كورونا الاعتماد على المراسلات الإلكترونية وإلغاء الافصاحات الورقية.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2021م

تم خلال عام 2021م ابتعاث عدد من موظفي هيئة قطر للأسواق المالية للبرنامج التابع للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وكلية الحقوق بجامعة هارفارد، إضافة إلى التعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية على إقامة برنامجين تدريبين خلال العام.

كذلك، نظمت هيئة قطر للأسواق المالية حملة توعوية وتثقيفية شاملة تحت عنوان "احمِ استثماراتك بمعرفة حقوقك والتزاماتك"، خلال الفترة فبراير-مارس 2021م، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونشر المعرفة بأساسيات الاستثمار في أسواق المال والتوعية حول طرق الاحتيال والمخاطر، والتأكيد على ضرورة انتهاج استراتيجيات تساعد في تقليل تلك المخاطر، والتعريف بالأنظمة والتشريعات التي تحكم التعاملات في الأسواق المالية، بما يسهم في زيادة معايير الكفاءة والسلامة فيها. وقامت الهيئة بالرد على طلبات المساعدة والاستفسارات والاستبيانات من قبل الهيئات النظيرة والجهات المعنية.

7.2: بورصة الكويت

ارتفع مؤشر بورصة الكويت بنسبة 27% ليبلغ 7,043 نقطة في عام 2021م، مقارنة مع مستواه بنهاية عام 2020م (شكل رقم 22).

شكل 22: مؤشر بورصة الكويت ، 2020-2021م

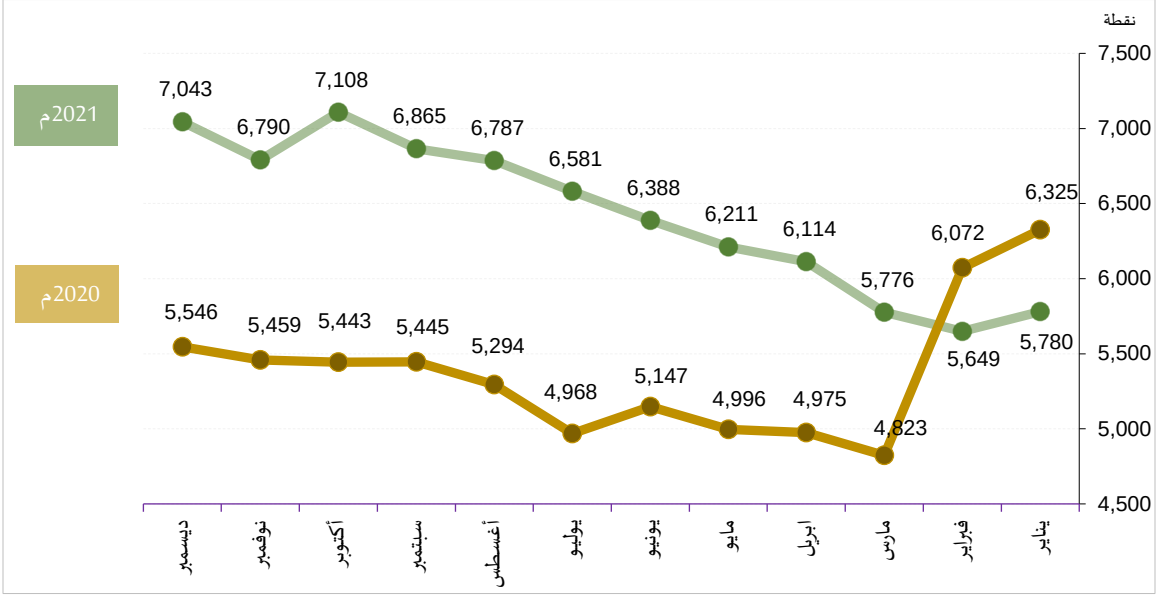

وارتفعت القيمة السوقية خلال نفس الفترة بنسبة 28.2% لتبلغ حوالي 137 مليار دولار أمريكي (شكل رقم 23). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 3.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 23: القيمة السوقية لبورصة الكويت، 2020-2021م

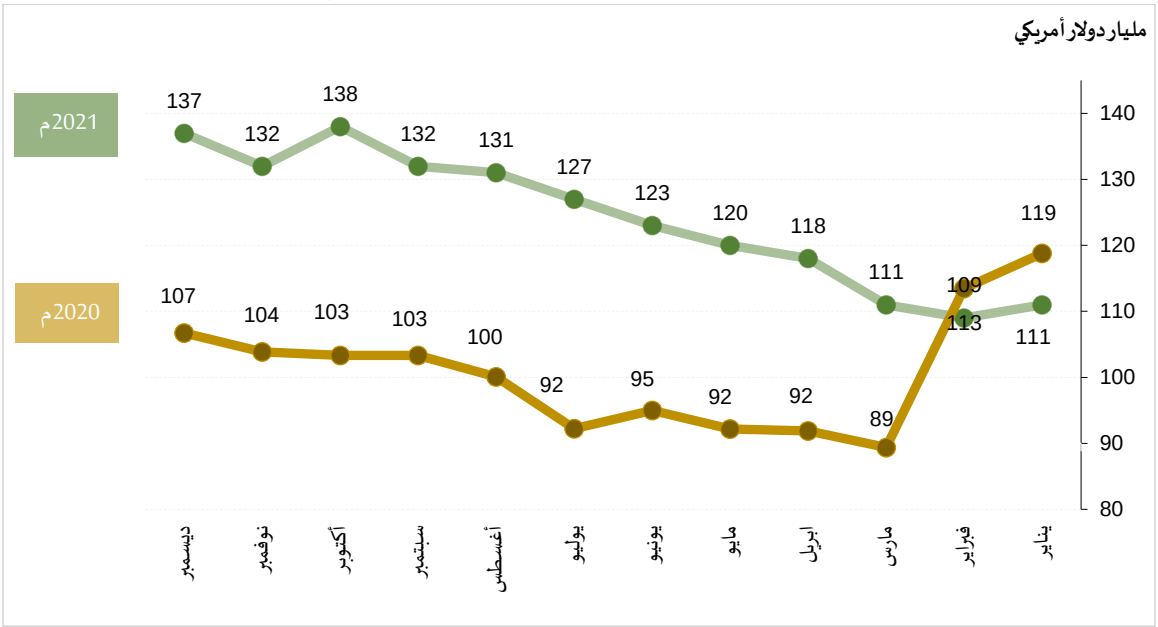

وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 26.4% بنهاية عام 2021م لتبلغ حوالي 45 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع نحو 35.6 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط التداول اليومي إلى 55.5 مليون دولار أمريكي، وبلغ معدل دوران الأسهم 35.7% في عام 2021م. وفي المقابل ارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام 2021م بنسبة 62% ليبلغ حوالي 84.6 مليار سهم مقارنة مع 52.1 مليار سهم خلال العام السابق.

أحجام التداول في بورصة الكويت، 2020 - 2021م

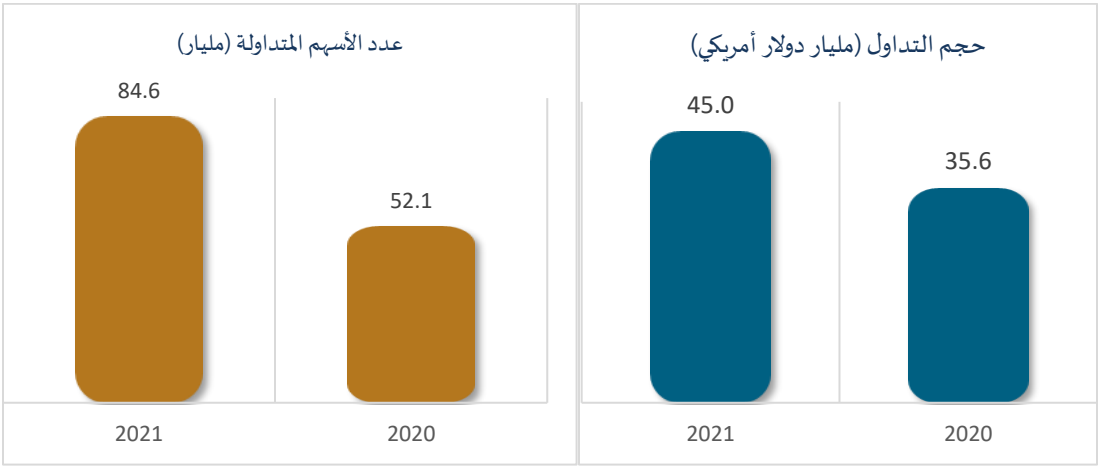

جدول 7: بيانات بورصة الكويت، 2020-2021م

البيان		2020م	2021م
عدد الشركات المدرجة		173	167
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		173	167
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		107	137
أحجام التداول	حجم التداول (مليار دولار الأمريكي)	35.6	45.0
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	52.1	84.6
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	44.4	55.5
	معدل دوران السهم (%)	34.4	35.7
الاصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	0.0	0.0
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	0.0	0.0
المؤشرات	بورصة الكويت	5,546	7,043
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-11.8	27.0
	مضاعف السعر الى العائد	19.9	12.4
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية	1.5	1.6

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال العام 2021م

تم خلال عام 2021م اتخاذ عدد كبير من القرارات الهادفة إلى تطوير الإطار التشريعي للسوق المالي وبورصة الكويت كان أبرزها تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن حماية المتعاملين في الشركات المشكوك بصحة بياناتها المالية، وحماية حقوق الأقلية. وتم كذلك تعديل أحكام عدد من قرارات الاندماج والاستحواذ، وتقديم البلاغات والشكاوى عن الجرائم والمخالفات، والإفصاح والشفافية، والضوابط الزمنية لعملية إدراج أسهم الشركات في البورصة، والتعامل بالمشتقات المالية، وقواعد الإدراج، وأموال العملاء وأصولهم، ومتطلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي والالتزامات الواجبة عليهم، والأحكام الخاصة بالوظائف واجبة التسجيل ومراقبي الحسابات المقيدون لدى الهيئة، وتنظيم عمليات انقسام الشركات المرخص لها أو المدرجة في بورصة الأوراق المالية.

التطورات التنظيمية خلال عام 2021م

وتم خلال العام تعديل بعض أحكام قواعد الإدراج، وتنظيم تداول حقوق الأولوية، وخدمة التداول بالهامش. وتم أيضاً مراجعة الدراسات الفنية المقترحة من قبل بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة لسوق السندات والصكوك وصناديق المؤشرات المتداولة وابداء الملاحظات عليها تمهيداً لاعتمادها وإدراجها في البورصة، وتم تعديل حكم المادة (2 -3 -3) من الكتاب الرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.

وتم كذلك العمل على مجموعة من المسائل التنظيمية مثل مراجعة ودراسة حساب التخصيص المجمع، ومراجعة دليل سياسات وإجراءات التفويض، ومراجعة التعديلات المقترح على نقل الملكية وشروط فتح الحساب، ومراجعة قواعد الكيان المركزي لإيداع الأوراق المالية، إضافة إلى مراجعة مقترح تعديل اللائحة وقواعد البورصة لصناديق المؤشرات المتداولة، وقواعد الوسيط المركزي، وقواعد التسوية والتقاص، وقواعد البورصة بشأن نقل الملكية وتغيير مسميات القطاعات، وقواعد الإقراض والاقتراض ضمن قواعد وكالة المقاصة بإضافة وسيط الإقراض، إضافة إلى تعديل رسوم خدمات الشركة الكويتية للمقاصة. وتم أيضاً الموافقة على تعديلات قواعد الشركة الكويتية للمقاصة والمتعلقة بمبدأ صافي الالتزام حيز التنفيذ.

وتم خلال العام البدء بالعمل على مشروع تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، والإشراف على تطبيقه من خلال التنسيق (داخل وخارج الهيئة)، على أن يتم تشكيل ثنائي بين إدارة تنظيم الأسواق والشركة الكويتية للمقاصة، إضافة إلى العمل على دراسة (البحث والدراسة بشكل مبدئي) تستهدف خصخصة الشركات والمؤسسات في القطاع العام وتحفيز إدراجها وعرضها على المجلس الأعلى للتخصيص وهيئة الشراكة لطرح أسهمها في البورصة، وذلك عن طريق وضع الحوافز والمبادرات والتشريعات اللازمة لتشجيع

وتسهيل إدراجها في بورصة الأوراق المالية، والعمل على تعديل وإصدار قرارات تنظيمية ما بين هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة لسوق السندات والصكوك وصناديق المؤشرات المتداولة وإدراجها .

التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال العام 2021م

وتم في عام 2021م إصدار القرار رقم (43) لسنة 2021م بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، والذي تضمن تعديلات على الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) بشأن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتم أيضاً إ صدار القرار رقم (108) لسنه 2021م بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م، والذي تضمن تعديلات على الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) بشأن الحد الأدنى لنسبة وعدد الأعضاء المستقلين.

ومن منطلق حماية حقوق الأقلية قامت هيئة أسواق المال بتعديل أحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما لتفنيد آلية احتساب الملكية غير المباشرة بغرض تطبيق أحكام الاستحواذ، وذلك بموجب القرار رقم 11 لسنة 2021م.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال عام 2021م

وتم في عام 2021م إطلاق استراتيجية التحول الرقمي لهيئة أسواق المال، وقام بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بإطلاق حملة توعوية حول الأصول الافتراضية، إضافة إلى إطلاق الحملة التوعوية الخليجية المشتركة "حوكمة فعالة أساس للتنمية المستدامة" (برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "مُلم"). وتم كذلك تدشين صفحة المواقع للشركات والجهات غير المرخص لها بمزاولة أنشطة الأوراق المالية في دولة الكويت، إصدار تعميم رقم (17) لسنة 2021 بشأن التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقامت هيئة أسواق المال نشر سادس أعداد مجلتها التوعوية الإلكترونية في ديسمبر 2021م. تم تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية الخاصة بالسياسات والإجراءات الداخلية للشخص المرخص له بإضافة متطلب سياسات وإجراءات تعليمات كفاية رأس المال (قرار 2021/47). و أيضاً تم تنظيم العمل في مجال الرقابة على الشركات التي تتضمن أغراضها الوساطة في التعامل بالمشتقات المالية، أو تلك الشركات التي تسوق خدمات متعلقة بتداول المشتقات المالية وتمهيد بسط رقابة الهيئة على تعاملات المشتقات المالية وفق تعريف الورقة المالية والمشتق المالي والتي يتم التعامل فيها داخل دولة الكويت (قرار 2021/49 والتعميم 2021/6).

التطورات في مجال الافصاح خلال عام 2021م

تقوم الهيئة حالياً بمناقشة التعديلات النهائية على الفصل الثالث "تنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين" والفصل الرابع "الإفصاح عن المعلومات الجوهرية" من الكتاب العاشر " الافصاح والشفافية" من اللائحة

التنفيذية لقانون الهيئة، حيث تضمنت أبرز التعديلات إعلان اسماء الاشخاص المطلعين لدى الشركة المدرجة وملكياتهم في الصفحة المخصصة لتلك الشركة المدرجة على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال عام 2021م

تم خلال عام 2021م المشاركة في اجتماع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للتعليق المقاصة المركزية وقابلية النقل (CPMI IOSCO)، والمشاركة في اجتماع المنظمة للتعليق على ممارسات الهوامش خلال اضطرابات السوق، إضافة إلى المشاركة في أوراق عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية حول أسواق رأس المال الإسلامية أثناء جائحة كوفيد-19 والمشاركة في اجتماع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للتعليق على ترتيبات العملة المستقرة .

التطورات في مجال توعية الجماهير خلال عام 2021م

تابعت هيئة أسواق المال تنفيذ مهامها التوعوية خلال عام 2021م رغم استمرار جائحة كورونا للعام الثاني على التوالي، ولجأت لاستبدال الفعاليات التوعوية التي تتطلب حضوراً جماهيرياً بفعاليات أخرى يمكن تنفيذها عن بعد باستخدام التقنيات ووسائل التواصل الحديثة وذلك لتجاوز تداعيات الإجراءات الاحترازية المتعلقة بمواجهة الجائحة، حيث تم التركيز بصورةٍ رئيسية على الحملات التوعوية، وكذلك ورش العمل التوعوية عن بعد .

هذ، وقد تنوعت طبيعة الحملات التوعوية المنفذة بين استكمال فعاليات حملات تم البدء بها قبل عام 2021، كما هو الحال بين الحملات التي تناولت قضايا: سلوكيات التداول المخالفة، والاندماج والاستحواذ، وأنظمة الاستثمار الجماعي، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية، وتمويل وحوكمة الشركات، والمخالفات المرتكبة من قبل بعض الشركات المدرجة، وحملة التحذير من الممارسات المضللة والشركات غير المرخصة. وبين حملات توعوية مشتركة مع بعض الجهات الرقابية المحلية كالحملتين المشتركتين مع بنك الكويت المركزي، والتي كانت إحداهما بمناسبة المشاركة في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي، في حين هدفت الثانية لتعزيز الثقافة المالية في ظل انتشار التعامل بالأصول الافتراضية وكانت أواخر العام المنصرم .

كما تم في إطار هذه النوعية من الفعاليات، تنفيذ حملات توعوية تخصصية تناولت مواضيع متنوعة، مثل وضع ضوابط زمنية لعملية إدراج أسهم الشركات في البورصة، والاحتيال المالي.

كما تم على صعيد الحملات التوعوية أيضاً، المشاركة في تغطية الحملات التوعوية الخارجية السبع التي تم تنفيذها خلال العام الماضي في إطار برنامج التوعية الخليجية المشترك "ملم"، مع الإشارة إلى تنفيذ ثاني تلك الحملات "فكر قبل أن تستثمر" على امتداد شهر يناير.

في إطارٍ ذي صلة، شهد العام الماضي المشاركة في أنشطة خارجية كما هو الحال في فعاليات "حملة أسبوع المستثمر العالمي"، التي تمثل مبادرة توعوية سنوية تقام بإشراف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية " الأيوسكو ."

في سياقٍ آخر، تم خلال العام الماضي تنفيذ العديد من ورش العمل التوعوية الإلكترونية عن بعد استهدفت شرائح مستثمري أسواق المال والمعنيين بموضوعات بعض هذه الورش والتي تنوعت بين: تداول حقوق الأولوية، والتداول بالهامش، والنماذج الخاصة بإدارة تمويل وحوكمة الشركات. إضافة إلى "تطوير السوق وأثر ترقية دولة الكويت في المؤشرات العالمية". والذي كان موضوعاً لورشة عمل توعوية جامعية.

"الإصدارات التوعوية" مثلت شكلاً آخر للتطورات التوعوية خلال العام الماضي الذي شهد نشر عديد القضايا والموضوعات التوعوية في أعداد مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية الأربعة الصادرة خلاله، كما شهد أيضاً إصدار مطبوعتين توعويتين إلكترونيتين في إطار حملة "فكر قبل أن تستثمر" كإحدى فعاليات " ملم" وهما مطبوعتا:" فكر قبل أن تستثمر" و" 15 حقيقة أولية عليك إدراكها حينما تستثمر في أسواق المال."
وإضافة إلى عشرات البيانات التوعوية الصحفية، ومئات الرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد شهد العام المنصرم أيضاً إعداد عديد الأنشطة التوعوية المرئية والمسموعة تنوعت بين فيديوهات وموشن جرافيك ومقابلات تلفزيونية ولقاءاتٍ إذاعية.

ملحق 1: الجداول الإحصائية

جدول 8: مؤشرات أداء أسواق المال الخليجية والعالمية، 2020-2021م

السوق	2020م	2021م	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	5,045	8,488	68.2
سوق دبي المالي	2,492	3,196	28.2
بورصة البحرين	1,490	1,797	20.6
السوق المالية السعودية	8,690	11,282	29.8
بورصة مسقط	3,659	4,130	12.9
بورصة قطر	10,436	11,626	11.4
بورصة الكويت	5,546	7,043	27.0
مجلس التعاون	118	157	32.5
مؤشر Nikkei 225 الياباني	27,444	28,792	4.9
مؤشر MSCI العالمي	646	755	16.8
مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500)	3,756	4,766	26.9
مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100)	6,461	7,385	14.3
داو جونز	30,606	36,338	18.7
مؤشر Stoxx 600 الأوروبي	399	488	22.2

جدول 9: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2021م

	القيمة السوقية	نسبة (%) من الإجمالي	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	443	12.2	119.0
سوق دبي المالي	112	3.1	20.2
بورصة البحرين	29	0.8	16.6
السوق المالية السعودية	2,669	73.5	10.0
بورصة مسقط	57	1.6	9.1
بورصة قطر	183	5.1	10.9
بورصة الكويت	137	3.8	29.1
مجلس التعاون	3,630	100	18.2

جدول 10: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، 2021م

	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	نسبة (%) الشركات المدرجة في كل سوق من إجمالي الشركات المدرجة
سوق أبوظبي للأوراق المالية	82	66	11.4
سوق دبي المالي	63	53	8.7
بورصة البحرين	42	42	5.8
السوق المالية السعودية	210	202	29.1
بورصة مسقط	110	110	15.3
بورصة قطر	47	47	6.5
بورصة الكويت	167	167	23.2
مجلس التعاون	721	687	100

جدول 11: عدد وقيمة الأسهم في الاكتتاب الأولي في أسواق المال الخليجية، 2021م

	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	5,988	405
سوق دبي المالي	0	0
بورصة البحرين	0	0
السوق المالية السعودية	236	4,581
بورصة مسقط	986	255
بورصة قطر	210	181
بورصة الكويت	0	0
مجلس التعاون	7,420	5,422

ملحق 2: معلومات عن أسوق المال الخليجية

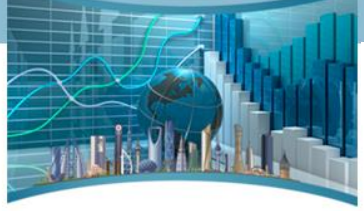

جدول 12: نوع السوق المالي (رسمي، ثانوي، موازي)

الدولة/ السوق		نوع السوق
الإمارات	أبوظبي	السوق الرئيسي، السوق الثاني - السوق الموازي
	دبي	السوق الرئيسي
البحرين		سوق نظامي - سوق الأوامر الخاصة - سوق الإكتتابات الأولية - سوق الصناديق الإستثمارية - سوق السندات - سوق صناديق الاستثمار العقاري - سوق البحرين الاستثماري (BIM).
السعودية		السوق الرئيسية للأسهم (تداول)/ السوق الموازية - نمو (أسهم).
عُمان		السوق النظامية، السوق الموازية، السوق الثالثة، سوق السندات.
قطر		السوق الرئيسية والتي تضم الأسهم والسندات ووحدات صناديق الاستثمار المتداولة، والسوق الثانية .
الكويت		السوق الاولي. السوق الرئيسي. سوق خارج المنصة (OTC).

جدول 13: التسويات

الدولة/ السوق		التسويات
الإمارات	أبوظبي	"T+2 T+3,T+4,T+5 : لعملاء التسليم مقابل الدفع"
	دبي	T+2 T+3,T+4,T+5 : لعملاء التسليم مقابل الدفع
البحرين		T+2
السعودية		تسوية الأسهم وصناديق المؤشرات والصكوك والسندات: T+2 تسوية المشتقات (العقود المستقبلية) : T+0
عُمان		T+3
قطر		T+3
الكويت		T+3

جدول 14: التقييم الائتماني

التقييم الائتماني (طويل المدى)				
الدولة/ السوق		S & P	Fitch	Moody's
الإمارات	أبوظبي	AA	AA-	Aa2
	دبي			
البحرين		B+	B+	B2
السعودية		(A-/A-2)	A	A1
عُمان		B+ Positive	-BB stable	-BB stable
قطر		AA-	AA-	Aa3
الكويت		A+	AA	A1

جدول 15: أنواع البورصات وعدد فروعها

الدولة/ السوق		بورصة بنظام إلكتروني	عدد الفروع (إن وجدت)
الإمارات	أبوظبي	1	2
	دبي	1	0
البحرين		1	0
السعودية		سوق الأسهم الرئيسي (تداول) - السوق الموازية (نمو)- سوق الصكوك والسندات - سوق المشتقات المالية تُنظمها وتُشرف عليها هيئة السوق المالية	0
عُمان		1	0
قطر		1	0
الكويت		1	1

مصادر البيانات

هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة	https://www.sca.gov.ae/ar/home.aspx
مصرف البحرين المركزي	https://www.cbb.gov.bh /
هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية	https://cma.org.sa/Pages/default.aspx
الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان	https://cma.gov.om /
هيئة قطر للأسواق المالية	https://www.qfma.org.qa/Arabic/Pages/default.aspx
هيئة أسواق المال، دولة الكويت	https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma
صندوق النقد العربي – أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية الربع الرابع 2021م.	https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/2021/4/Q4-2021%20book%20final.pdf
أداء أسواق المال العالمية	https://www.investing.com